

المصرية للاتصالات

الشركة المصرية للإتصالات ش.م.م
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩

بناءاً على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان – رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات، عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمى الشركة المصرية للإتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠١٨ فى تمام الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بالعنوان – مبنى المؤتمرات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوى وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسل في الدعوة ، وقد حضر الإجتماع كل من :

أولاً : السادة/ أعضاء مجلس الإدارة الآتي أسمائهم:

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان — رئيس مجلس الإدارة و رئيس الجمعية العامة العادية للشركة
٢. السيد المهندس / أحمد محمد حمدى البحيري — العضو المنتدب و الرئيس التنفيذى للشركة وعضو مجلس الإدارة
٣. السيد اللواء أ.ح / أشرف محمد سعيد حليم فريد — عضو مجلس الإدارة
٤. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو على — عضو مجلس الإدارة
٥. السيد الدكتور / حسين يسرى محمد جمال الدين — عضو مجلس الإدارة
٦. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات — عضو مجلس الإدارة
٧. السيد المهندس / محمد حسن شمروخ جمعه — عضو مجلس الإدارة
٨. السيد المهندس / عمرو عبد الرشيد منصور — عضو مجلس الإدارة
٩. السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنايني — عضو مجلس الإدارة
١٠. السيد الأستاذ / محمد عبد اللطيف عطية — عضو مجلس الإدارة

واعتذر عن عدم الحضور من الساده أعضاء المجلس:

١. السيد الأستاذ / محمد هانى سيف النصر — عضو مجلس الإدارة

ثانياً : الجهات الحكومية:

حضر ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية:

السيدة الأستاذة / عبير كمال الدين حنفى — مدير إدارة التقارير المالية

واعتذر عن عدم الحضور:

ممثل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

ثالثاً : المساهمون:

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين لإجتماع الجمعية العامة العادية .

وحضر ممثلاً عن الحكومة:

السيد المستشار / شريف الشاذلي — رئيس أمانة الشئون التشريعية بمجلس الوزراء

ماجد ابراهيم عثمان




رابعاً : مراقبى الحسابات :

حضر الإجتماع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى :

السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى — القائم بإعمال مديرة الإدارة ووكيل الوزارة
٢. السيدة المحاسبة / وفاء محمد يوسف — وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٣. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن — وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٤. السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين — وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٥. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز — مدير عام نائب مدير الإدارة

السادة أعضاء إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء (الجهاز المركزى للمحاسبات) :-

١. السيدة المحاسبة / عزة العزب سليمان — مدير عام بقطاع النقل الداخلى والإتصالات
٢. السيدة المحاسبة / سهير محمود عبد السميع — رئيس شعبة الاتصـــالات

كما حضر من مكتب حازم حسن KPMG (مراقب حسابات الشركة) :

السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ — شريك بمؤسسة (KPMG) – حازم حسن

كما حضر الإجتماع:

السيد المستشار / محمد رجائى أحمد عيسى — نائب رئيس مجلس الدولة – المستشار القانونى للشركة

وتنفيذا لحكم الماده رقم (٢١١) من اللائحه التنفيذية لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تولى رئاسة الإجتماع السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان رئيس مجلس الإدارة واقترح سيادته ترشيح أمين سر الإجتماع وفارزا الأصوات وفقاً لما يلى :

أمانة السر:

الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد — مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

فارزا الأصوات كلاً من:

١. الأستاذ / حسين محمد حسين — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

وتنفيذاً للمادة رقم (١٠٦) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السيد / مراقب الحسابات من صحة اجراءات الدعوة .

كما قام بالاشتراك مع السادة فارزا الأصوات بمراجعة كشوف الحضور للسادة/ المساهمين بالشركة وقد تبين من كشف الحضور أن المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع يملكون (١٤٠٥ ٣٦٨ ١٦٢) سهم من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصرية للإتصالات البالغ عـددها (٠٠ ٦٠٠ ٧١ ٠٧٠٧ ١ سهم) أى أن نسبة الحضور (٨٢,٣٢ %) تقريباً وبذلك يكون الإجتماع قد إستوفى الشروط القانونية اللازمة لصحة إنعقاده .

وهنا أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية صحة إنعقاد الاجتماع ، ورحب سيادته بالسادة الحاضرين، ثم أشار سيادته إلى أن جدول أعمال الجمعية يتكون من أحدى عشر بنداً، ثم دعى سيادته الجمعية العامة العادية لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالى :-



البند الأول:

النظر في إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ كالتالى :

التحول إلى مشغل اتصالات متكامل:

شهدت الشركة المصرية للإتصالات تحولاً كاملاً خلال عام ٢٠١٧ ، بدأ من الإنطلاقة القوية لنتائج أعمالها خلال الربع الأول من العام محافظةً بذلك على هذا الأدء المتميز حتي نهاية العام بما يعكس نجاح إستراتيجية ورؤية إدارة الشركة لمستقبلها ووضعها كأول وأكبر مقدم لخدمات الإتصالات في مصر . وتوجت هذه الجهود بتحقيق الشركة لحلمها الأكبر وهو أن تصبح الشركة المصرية للإتصالات أول مشغل إتصالات متكامل في مصر ، في سبتمبر ٢٠١٧ بعد أن أطلقت الشركة شبكة "WE" للمحمول تحت شعار "إحنا منك". وفرت الشركة خدمات الاتصالات المتكاملة من خلال أكثر من ١٥٠ منفذ عند بدء إطلاق شبكة "WE" وقد قامت الشركة بزيادة أعداد تلك المنافذ لتصل إلى ٣٠٠ منفذ مع نهاية عام ٢٠١٧ منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية . وقد حققت الشركة إشتراك مليون عميل في أول شهر من إطلاقها لخدمات المحمول وهو المعدل غير المسبوق في السوق المصرية بما يعكس ثقة عملائنا المتزايدة لتنهي العام بـ٢,٣ مليون عميل ، و توجه سيادته بالشكر بالنيابة عن مجلس إدارة الشركة لجميع العاملين بالشركة وعلي رأسهم السيد المهندس / أحمد البحيري – العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة وكل زملائه على الأداء المتميز خلال عام ٢٠١٧ خاصة فى ظل التنافسية العالية فى قطاع الاتصالات وهذا نجاح نشكره عليه.

خدمة العملاء:

تم إنشاء نيابة لخدمة العملاء لتعمل على تقديم خدمة متميزة مقارنة بالخدمات المقدمة فى السوق المحلى حيث كان عدم وجودها من إحدى المشاكل في الماضى وتم إختيار أفضل العناصر البشرية المتواجدة فى الشركات المنافسة فى السوق من ممثلى خدمة العملاء وجذبها حيث تم تعيين أكثر من ٨٠٠ ممثل خدمة.

و تم تصميم إجراءات العمل طبقاً لأعلى المعايير العالمية للتشغيل مثل (First Call Resolution) اعتماداً على حل مشكلة العميل من المكالمة الأولى و ذلك من خلال تدريب و تجهيز كفاءات موظفى خدمة العملاء للتعامل مع جميع أنواع المكالمات و(الإستفسارات) الخاصة بجميع الإدارات (Blended Concept) حيث تم وضع سيناريوهات المشاكل الفنية وغير الفنية المحتمل حدوثها للعميل وتم وضع أطر التعامل مع هذه المشاكل بطريقة متكاملة.

ترشيد الإستثمار مع التوسع في شبكات الإتاحة لتلبية إحتياجات العملاء:

حرصت الشركة خلال عام ٢٠١٧ على تفعيل إستراتيجيتها الجديدة المرتكزة على خدمة العملاء وتحسين الصورة الذهنية للشركة عند عملائها الذي تضعهم في المقام الأول حرصاً منها على توفير أفضل جودة خدمة بأفضل الأسعار. إن الهدف الرئيسي لـ "WE" وهو تقديم خدمة مميزة لعملاءنا مرتكزة علي أكبر و أقوى شبكة ألياف ضوئية و ترددات مميزة تعطي الشركة ميزة تنافسية لتقديم أسرع و أقوى خدمة إنترنت سواء ثابت أو محمول في مصر و أن توفر جميع خدمات الإتصالات المتكاملة التي يحتاجها عملائها من الأفراد والمؤسسات.

وتعزيزاً لذلك قامت الشركة بالإستثمار في بنيتها التحتية وتطوير شبكاتها والتي انعكست في توفير الحد الأدنى من سرعات الإنترنت طبقاً للخطة الموضوعة بـ ٤ ميجا لنحو ٦٣% من المشتركين ، حيث تؤمن

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

الشركة بأن رفع كفاءة شبكة الإنترنت في نفس أهمية إطلاق شبكة المحمول، وقد استطعنا أن نرفع كفاءة الشبكة بالتوازي مع إطلاق شبكة المحمول والذي انعكس إيجابياً على النمو الملحوظ في إيرادات الشركة من خدمات الإنترنت الثابت للأفراد والمؤسسات بما يعتبر المحرك الرئيسي في نمو إيرادات الشركة.

وقد استطاعت الشركة ترشيد خطتها الاستثمارية في ٢٠١٧ حيث تم إنفاق نفس القيمة الدولارية لعام ٢٠١٦ لتطبيق خطة ٢٠١٧ الاستثمارية وهو ما يعكس الإدارة الرشيدة للإنفاق الإستثماري الذى تم في عام ٢٠١٧.

ونظراً لإيمان الشركة بأن التعاون والشراكة هما المفتاح الرئيسي لنجاح الشركة وتجنباً لمخاطر تلك النزاعات، قامت الشركة بتسوية كافة النزاعات القضائية القائمة والمعلقة بينها وبين مشغلي شبكات المحمول في مصر خارج ساحة القضاء لتنهي بذلك مرحلة سابقة في تاريخها وتبدأ عصرا جديدا من العمل المشترك يؤتي بثماره مستقبلاً بما يصب في مصلحة العملاء وإرضائهم.و قامت الشركة أيضاً بإبرام وتجديد مجموعة من الإتفاقيات التجارية طويلة الأجل بينها وبين شركات المحمول في مصر لتوفير خدمات البنية التحتية و خدمات الصوت الدولية بما يؤمن إيرادات الشركة من تلك الخدمات على المدى الطويل.

__ثم إنتقل سيادته إلى عرض أهم مؤشرات نتائج الأعمال عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ طبقا للقوائم المالية المستقلة ٢٠١٧:__

- بلغ إجمالى الإيرادات وفقاً للقوائم المالية المستقلة ١٥,٥ مليار جنيه مصري والتى تعكس نسبة نمو قدرها ٣٠,٥% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات ٤,٢ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٢٧,١% من الإيرادات .
- هذا وقد بلغ صافي ربح العام ما قيمته ٥٥٨ مليون جنيه مصري محققاً هامش صافي ربح بنسبة ٣,٦% من الإيرادات.

__وطبقا للقوائم المالية المجمعة ٢٠١٧:__

- بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ١٨,٦ مليار جنيه مصرى عن العام المالي ٢٠١٧ مقارنة بإجمالي إيرادات عام ٢٠١٦ والبالغة ١٤ مليار جنيه مصرى.
- بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات ٥,٢ مليار جنيه مصري محققة نسبة هامش قدرها ٢٨% من الإيرادات.
- بلغ صافى الربح بعد الضرائب ٣,٢ مليار جنيه مصري محققاً نسبة هامش صافي ربح بنسبة ١٧% من الإيرادات.
- بلغ نصيب السهم من الأرباح ١,٤ جنيه مصري.
- بلغت الحصة السوقية للإنترنت فائق السرعة خلال عام ٢٠١٧ بنسبة ٧٨%، بزيادة فى عدد المشتركين قدرها ٦٨٨ ألف مشترك، فى حين بلغ متوسط العائد لكل مستخدم ٩٨,٩ جنيه مصري.
- بلغ عدد مشتركي التليفون المحمول بنهاية العام ٢,٣ مليون عميل وهو رقم غير مسبوق خاصة بعد مرور ثلاثة أشهر فقط من إطلاق خدمات التليفون المحمول.
- بلغت النفقات الرأسمالية ١٠,٧ مليار جنيه مصري .
- بلغ صافي الدين ٦,٧ مليار جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ .

ماجد ابراهيم




مزايا العاملين

إستمرار لجهود الإدارة في دعم عامليها التي تعتبرهم حجر الأساس في نجاح الشركة المصرية للإتصالات وقدمت الشركة مشروع الرعاية الصحية لأسر العاملين بإجمالي عدد مستفيدين من الخدمة بـ ٢٩٠٠٠ موظف وكذا التأمين الصحي للسادة العاملين بالمعاش والذي يبلغ عددهم ٦٠٠٠ عامل، كما قامت الشركة بعمل وثيقة تأمين على الحياة للعاملين ضد الحوادث.

وحرصاً من الشركة على توفير حياة كريمة للسادة العاملين ومراعاة للظروف الإقتصادية الحالية قامت الشركة بمضاعفة بدل الوجبات و كذا زيادة بدل الإنتقال للعاملين ، و قدمت علاوة غلاء معيشة بقيمة ٢٥٠ جنيه مصري للعامل وتطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور (٣٠٠٠ جنيه مصري) وضخ ٢٦٠ مليون جنيه مساهمة الشركة فى صندوق الولاء والإنتماء.

الخدمة المجتمعية :

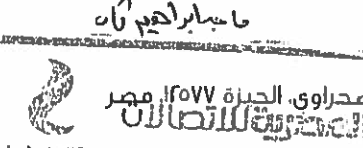
تهدف الإستراتيجية الخاصة بالمسئولية المجتمعية للشركة المصرية للإتصالات والتي ترتكز على إستراتيجية الدولة ورؤيتها للتنمية المستدامة إلى تحسين حياة المصريين لضمان مستقبل أفضل وبداية جديدة كونهم المصدر الحقيقي للثروة من خلال التخفيف من آثار المشكلات المجتمعية الأساسية وتوفير حياة كريمة بالإعتماد على الحلول التكنولوجية وقد تمكنت الشركة من إطلاق العديد من المبادرات الناجحة خلال عام ٢٠١٧ ، حيث قامت الشركة بإطلاق العديد من المبادرات تشمل العديد من المحاور شملت محور الصحة ،محور دمج ذوي القدرات الخاصة ،محور تمكين الشباب والمرأة ،محور تنمية المجتمع و قامت الشركة بالتبرع بمبلغ ٦٢,٢٩٦,٢٣٢ جنيه مصري خلال العام ٢٠١٧.

الرؤية المستقبلية للشركة :

شعار الشركة الجديد " إحنا منك" يعكس رؤية ورغبة إدارة الشركة المصرية للإتصالات في أن تكون دائماً الأختيار الأول والأفضل لعملائها لخدمات الإتصالات المتكاملة في ظل سوق مصري تتعاظم فيه الفرص والمنافسة .

وهدفنا أن نجعل خدماتنا فى متناول عملائنا بشكل أكثر سهولة ويسر من خلال زيادة عدد منافذ البيع وتقديم تجربة تتجاوز توقعات العملاء وتحقق خطة الشركة الطموحة للإنتشار الجغرافي على مستوى كافة محافظات الجمهورية داخل السوق المصري . وأضاف سيادته بأنه يعد السادة المساهمين بأن فى كل عام سيجدوا ما هو أفضل حيث كان النجاح خلال السنة الماضية متميز متوجهاً سيادته بالشكر لكل العاملين وللادارة التنفيذية بالشركة .

- أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى - القائم بأعمال مديرة الإدارة وكيل الوزارة إلى أن تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ لم يتضمن بعض النقاط وهذا ما يخالف القانون وقواعد الحوكمة حيث خلى التقرير على سبيل المثال من إيضاح مدى تأثير توزيع الأرباح على إلتزامات الشركة النقدية فى مواعيدها وهذا ما يخالف المادة (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، كما خلى التقرير من الإفصاح عن كافة ما تقاضاه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكذا الإدارة العليا بالشركة وكذا المزايا العينية التى يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالشركة للعرض على الجمعية العامة ، كما خلى التقرير من الإفصاح عن المبالغ التى تم إنفاقها على الدعاية فى أى صورة كانت وأشارت سيادتها إلى أهمية مراعاة ذلك عند إعداد تقرير مجلس الإدارة حتى لا يكون هناك مخالفة للقانون وقواعد الحوكمة .
- توجه السيد المساهم / إبراهيم السعيد بالشكر إلى الإدارة التنفيذية على الجهد المبذول خلال العام السابق وخاصة الجهد المبذول فى إطلاق شبكة We ، كما أشار سيادته إلى أن تقرير مجلس

الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ قد أشار إلى أن الشركة قد قامت بتسوية كافة النزاعات القضائية القائمة والمعلقة بينها وبين مشغلى شبكات المحمول فى مصر خارج ساحات القضاء فى حين أن مجلس الإدارة السابق كان قد أعلن منذ ثلاثة أعوام عن أن الشركة المصرية للإتصالات قد إتجهت لساحات القضاء لأن الشركة لها أحقية فى مبالغ بلغت ٨.٨ مليار جنية مشيراً سيادته إلى أنه تم صرف حوالى ٣٨ مليون دولار على هذه القضايا مضيفاً سيادته إلى أن مكتب كريم حافظ فقط قد حصل على ٢٠٥ مليون جنية ومع ذلك كافة القضايا تم خسارتها وتسويتها، وتوجه سيادته بالشكر لمجلس إدارة الشركة الحالى على التسوية المشار إليها ، مشيراً سيادته إلى أهمية توضيح الكيفية التى تمت بها عملية التسوية المشار إليها لأن هذه التسويات قد كلفت الشركة أكثر من ٢ مليار جنية متمثلة في أتعاب المحاماه فضلاً عن تكاليف السفر المرتبطة بهذه القضايا، مشيراً سيادته إلى أن بعض الموظفين في الشئون القانونية بالشركة المصرية للإتصالات ممن كانوا يتولون متابعة الدعاوي التحكيمية المشار إليها إنتقلوا للعمل بالشركات المنافسة التي تم إبرام التسويات معها .

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن أخر تسوية قد تم إبرامها مع شركة إتصالات مصر وقام سيادته بإعطاء الكلمة للسيد المهندس / أحمد البحيرى – العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة ليلقى الضوء على هذه التسوية .
- أشار السيد المهندس / أحمد البحيرى العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة إلى أن قضية إتصالات مصر كانت تعتبر أكبر قضية قائمة بين الشركة المصرية للإتصالات ومشغلي شبكات المحمول فى مصر مشيراً سيادته إلى أنه وقبل العام الماضى لم يكن لشركة إتصالات مصر أي علاقة تجارية مع الشركة المصرية للإتصالات ولكن كانت هناك علاقة فنية بين الشركتين حيث كانت هناك خطوط ربط بين الشركتين وكانت طريقة حساب الشركة المصرية للإتصالات مختلفة عن طريقة حساب شركة إتصالات مصر، مشيراً سيادته إلى أن التسوية مع شركة إتصالات مصر تمت على أساس محاسبة شركة إتصالات مصر بنفس الطريقة التى يتم بها محاسبة الشركات الأخرى مشيراً سيادته إلى أن طريقة الحساب التى تمت عملية التسوية على أساسها هى الطريقة التى كان من المنطقى أن يبدأ التعامل بها بين الشركتين ، كما أشار سيادته إلى أن هناك أسباب تاريخية كثيرة أدت إلى عدم بدأ التعامل بين الشركتين بتلك الطريقة التى تمت بها التسوية بعضها من جانب الشركة المصرية للإتصالات وبعضها من جانب شركة إتصالات مصر ولذلك تمت عملية التسوية بين الشركتين مضيفاً سيادته أن حكم المحكمة فيما يخص هذه القضية كان قد إنتهى إلى أحقية شركة إتصالات مصر فى مبلغ قدره ١٢٥ مليون دولار حتى عام ٢٠١٥ علماً بأنه وفى حالة أن كان حكم المحكمة حتى عام ٢٠١٧ فكان من الممكن أن يصبح المبلغ ١٥٠ مليون دولار موضحاً سيادته أن التسوية مع شركة إتصالات مصر تمت على أساس سداد مبلغ ٤٨ مليون دولار فقط مشيراً سيادته إلى أن المبلغ الذى تمت به التسوية هو المبلغ المستحق لشركة إتصالات مصر لو كانت العلاقة بين الشركتين كانت قد بدأت على أساس سليم.
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه فى حالة عدم إتمام عملية التسوية مع شركة إتصالات مصر كانت الشركة سوف تتكبد ١٠٢ مليون دولار بالإضافة إلى المبلغ الذى تمت به التسوية وهو مبلغ ٤٨ مليون دولار مضيفاً سيادته أن التسوية التى تمت مع شركة إتصالات مصر تعتبر صفقة ممتازة بالنسبة للشركة المصرية للإتصالات .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أهمية محاسبة المخطئين والمسئولين عن تكبد الشركة كل هذه المبالغ وخاصة فيما يخص المبلغ الذي تقاضاه مكتب كريم حافظ والبالغ ٢٠٥ مليون جنية .

ماجد إبراهيم

- أشار السيد المهندس / أحمد البحيرى العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة إلى أهمية عدم خلط الأمور مشيراً سيادته إلى أن السيد المساهم قد خلط بين قضية شركة أورانج وقضية شركة إتصالات مصر مشيراً سيادته إلى أن ما حدث خلال العام الماضى وهو أن يتم تسوية كافة النزاعات القضائية القائمة والمعلقة بين الشركة المصرية للإتصالات وبين مشغلى شبكات المحمول فى مصر خارج ساحات القضاء يعتبر فى صالح الشركة المصرية للإتصالات .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه من الصعب الحكم على قرار سبق وأن إتخذه مجلس إدارة سابق منذ عشر سنوات بأنه قرار غير صائب حيث أنه ربما كان لهم أسبابهم لإتخاذ هذا القرار موضحاً سيادته أن القرارات تؤخذ فى وقت معين فى ضوء معلومات معينة موضحاً سيادته أن مجلس إدارة الشركة الحالى قد إتخذ قرار التسوية فى ضوء المعلومات المتوفرة لديه وفى ضوء وضع الشركة التنافسى وفى ضوء مصلحة الشركة المتوقعة بحيث تتم أفضل تسوية ممكنة وهذا ما توصل إليه مجلس الإدارة الحالى مشيراً سيادته إلى أنه فيما يخص محاسبة المخطئين والمسئولين عن تكبد الشركة هذه المبالغ سيتم بحث هذا الموضوع وإتخاذ ما يلزم فيما يخص هذا الشأن.
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أن الشركة المصرية للإتصالات تقوم بإستثمارات متتالية ولكن لا يوجد مردود على المساهمين ينعكس على توزيعات الأرباح أو القيمة الرأسمالية مشيراً سيادته إلى أن الحكومة كانت قد باعت سهم الشركة المصرية للإتصالات بقيمة حوالى ١٤ جنية وحالياً قيمتة ١٢ جنية موضحاً سيادته أن من المؤكد أن الشركة فى نمو مستمر وهذا يعتبر شئ جيد ، ووجه سيادته الشكر إلى الإدارة التنفيذية الحالية على الحملة الترويجية المتميزة لشبكة We والتي إنعكست أثارها في الإقبال المتزايد من قبل العملاء على شراء خطوط WE، كما أشار سيادته إلى أهمية أن يلقى المساهم فى الشركة مردود جيد يتمثل فى توزيعات الأرباح أو القيمة الرأسمالية مضيفاً سيادته أن هناك مؤسسات تمويل دولى تقدم قروض مثل CFI فيما يخص البنية التحتية ومن الممكن الإعتماد عليها وهذا يعتبر مدعم قوى جداً لرأس المال ، كما أشار سيادته إلى أهمية وجود خطة لنمو إستثمارات الشركة وبالتالى نمو نصيب المساهمين فى الأرباح وتعظيم قيمة الدولة فى إستثمارتها فمن غير المعقول أن قيمة الدولة فى إستثمارتها منذ طرح حصتها تتناقص ، مشيراً سيادته إلى أنه من غير المنطقي أن يتحمل المساهم وحده ضريبة دخول الشركة في إستثمارات جديدة مثل تقديم خدمات الجيل الرابع علماً بأن الشركة ستقوم بزيادة الإستثمارات في مجال شبكة الألياف الضوئية وكذا الشبكات التليفزيونية وذلك لتعويض التناقص الشديد في خدمة التليفون الأرضي ، مشيراً سيادته إلى أهمية أن تكون هناك خطة ومنهجية واضحة بشأن سياسة الدخول في الإستثمارات الجديدة بحيث يرى المساهم عائد ومردود على السهم مقابل الدخول في هذه الإستثمارات .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن مجلس الإدارة قد إتخذ قراراً إستراتيجياً بشراء الرخصة الرابعة للتليفون المحمول مشيراً سيادته إلى أنه كان من الممكن عدم شراء الرخصة الرابعة لتقديم خدمات التليفون المحمول ويتم توزيع أرباح على السادة المساهمين ولكن كانت ستصبح هذه هى نهاية الشركة المصرية للإتصالات وبناءاً عليه تم إتخاذ القرار الصعب حتى تستمر الشركة فى المنافسة وبحيث تكون فى مكانة أفضل بكثير مشيراً سيادته إلى أن الإستثمارات التى قد وضعت فى شراء الرخصة الرابعة للمحمول ضخمة جداً وتم إتخاذ هذا القرار لمصلحة المساهمين فى الأجل المتوسط والطويل مشيراً سيادته إلى أنه قد يكون هذا الإجراء ليس هو أفضل شيئ فى الأجل القصير ولكنه هام على المدى الطويل وفى النهاية لابد وأن ننظر إلى قطاع الإتصالات ككل وأداء الشركات الأخرى مشيراً سيادته إلى أن هذا الموضوع ربما لا يتسع الوقت

لمناقشته مؤكداً سيادته أن مجلس الإدارة حريص جداً على صالح السادة المساهمين وعلى بقاء الشركة فى وضع تنافسى جيد

- ثم قام سيادته بعرض قرار إعتماد تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة المصرية للإتصالات خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ .

البند الثانى:

النظر فى إعتماد تقرير السيد مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ شريك بمؤسسة (KPMG) حازم حسن ليتفضل سيادته بعرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ .
- أشار السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ إلى أن سيادته بصدد عرض تقرير مراقب الحسابات والذى جاء نظيفاً وبدون تحفظات طبقاً لما يلى :-
- راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للإتصالات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا القوائم الماليه المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات، ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة المصرية للإتصالات فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ، وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى - القائم بأعمال مديرة الإدارة وكيل الوزارة لتتفضل سيادتها بعرض تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ .
- قامت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى - القائم بأعمال مديرة الإدارة وكيل الوزارة بتهنئة السادة الحضور بمناسبة إنتهاء السنة المالية لعام ٢٠١٧ ، ثم أعطت سيادتها الكلمة للسيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين - وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة لتتفضل سيادتها بعرض وتلاوة أهم الملاحظات الواردة بالتقرير مشيرةً سيادتها إلى أنه سوف يتم تلاوة جزء من أهم الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لضيق وقت الجمعية وتطلب سيادتها من مضبطة الجمعية إدراج التقرير بالكامل بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة طبقاً لما يلي لإطلاع الساده المساهمين عليه.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

المصرية للاتصالات




إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإتصالات

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المستقلة" المرفقة للشركة المصرية للإتصالات "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحا خالياً من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقاً بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى أمكن الحصول عليها وفى ضوء عدم موافاتنا بإقرارات إدارة الشركة بالمخالفة لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٨٠) وفي ظل وجود قيود على نطاق مراجعتنا واستمرار الشركة فى عدم موافاتنا ببعض البيانات والمستندات اللازمة لإجراء المراجعة والتحقق ، بالرغم من طلبها أكثر من مرة شفاهة وتحريراً بالعديد من الإستعجالات على مدار العام

بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته ، وبالمخالفة للمادة (١٠٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، نشير إلى ما يلي :-

١. وجود بعض الملاحظات على الأصول الثابتة الظاهرة بالميزانية في ٢٠١٧/١٢/٣١ بنحو ٣٧,٩٦ مليار جنيه بعد خصم مجمع إهلاكها البالغ نحو ٣٤,٦٣ مليار جنيه - والتي تكرر إبلاغها للشركة ، ومن أهم تلك الملاحظات :-

أ . مازال جرد الأصول الثابتة بأنواعها المختلفة لم تلق العناية الكافية التي تتناسب مع قيمة تلك الأصول ، "بالرغم من أن الجرد تمثل أحد أهم وأقوى أدلة الإثبات في عملية التحقق من صحة قيمة الأصول الظاهرة بالقوائم المالية" ، خاصة في ضوء توسعات الشركة التي تتمثل في : (شراء شبكة IP CORE من شركة تي إي داتا ودخولها ضمن أصول الشركة وإدخال العديد من التحسينات عليها خلال الأعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ بنحو ١,١ مليار جنيه ، توسعات الشركة في إحلال نظام الـ M SAN وما ترتب عليه من إحلال الكوابل النحاسية بكوابل ألياف ضوئية ، دخول الشبكة الرابعة للمحمول الخدمة منذ ٢٠١٧/٩ وما ترتب عليه من إضافة أصول جديدة وغيرها) ، حيث تبين لنا من الإشراف على أعمال الجرد الذي قامت به الشركة لبعض الأصول الثابتة لعام ٢٠١٧ بمعرفتها وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري وفي حدود الإمكانيات المتاحة ، وجود العديد من الملاحظات التي شابت عملية الجرد والتي تم إبلاغها للشركة في حينه ، <u>من أهمها :</u>

أ/١ . إستمرار قيد معظم الأصول بصورة إجمالية وعدم تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة البيانات الأساسية اللازمة ، مما أدى إلى عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة لما تم جرده فعلياً مع سجلات الأصول الثابتة وإكتفت بمطابقة الجرد الفعلي في ٢٠١٧/١٢/٣١ مع محاضر جرد العام السابق . عام ٢٠١٦ . بالمخالفة للتعليمات الصادرة في هذا الشأن . **مما أفقد الجرد أهميته والغرض منه .**

أ/٢ . تأخر القيد لفترات طويلة بسجلات الأصول الثابتة بالعديد من مناطق الشركة .

أ/٣ . عدم قيام الشركة بجرد كل من الأراضي ، المباني ، أجهزة التراسل ، .... الخ من أنواع الأصول الثابتة وإكتفت بجرد الأثاثات ووسائل النقل فقط .

ونشير إلى أن آخر جرد للأصول الثابتة قامت به الشركة بدأ منذ عام ٢٠١٠ وإنتهى في عام ٢٠١٣ وفقاً للقرار الإداري رقم ٢٦١٥ في ٢٠١٠/٥/٢٤ ، دون تفعيل سجلات وحسابات الأصول الثابتة (أجهزة السنترالات والتراسل والقوى الكهربائية ، كوابل أرضية ، تكييف مركزي ، مصاعد) بنتائج الجرد .

توصي :-

. بسرعة إتخاذ اللازم لتلافي أوجه القصور في منظومة الأصول الثابتة .

. بإعادة النظر في جدوى إستمرار تواجد إدارات الأصول بمناطق الشركة المختلفة ، وفي حالة إستمرار تواجدها يتم ربطها آليا مع إدارة الأصول الثابتة بالديوان العام حتى تتم المتابعة المستمرة بين المناطق والمركز الرئيسي وإجراء المطابقات اللازمة.

ب . لازالت سجلات وحسابات الأصول الثابتة تتضمن نحو ١,٣ مليار جنيه . ما أمكن حصره . قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي اراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى الصادرة من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وآخرها **كلا من الفتوى الصادرة عن هيئة اللجنة الأولى لقسم الفتوى (١)** (سجل رقم ٦٨/٣٥٤ ، جلسة ٢٠١٤/١٢/٦ ، ملف ١٢٣٥/١٩/٩٣) صادر رقم ١١١ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١ ، **والفتوى الصادرة (٢) من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة (ملف رقم ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥)** بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ ، واللتان إنتهتا إلى أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية - قبل تحويلها إلى شركة مساهمة . بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم

---

١ . التي إستصدرت بمعرفة محافظة الغربية .

٢ . إستصدرها أمين عام مجلس الوزراء بناء على توجيه من رئيس الوزراء .

٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي أراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأراضي كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة (قابلة للتجديد) إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦ ، وإنتهاء قرارات تخصيص الأراضي الصادرة للهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية (كشخص عام) بعد تحولها إلى الشركة المصرية للإتصالات (كشخص من أشخاص القانون الخاص) وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل ضمن أصول الشركة ، ولا يجوز التصرف فيها مع وجوب تحصيل مقابل الإنتفاع الحقيقي من تلك الشركة عن مدة شغلها وإتخاذ الإجراءات القانونية المقررة لإستردادها " .

ومما يؤيد عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وجواز شراء الشركة لها قيامها بسداد نحو ٨٥١ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٧ . مدرج بحساب التكوين الإستثماري . بشيك صادر بإسم صندوق تمويل مشروعات الأسكندرية التابع إلى جهاز حماية أملاك الدولة بالمحافظة ، يمثل قيمة أرض بمنطقة سيدي كرير التي سبق تقييمها بنحو ١,٨ مليون جنيه وإدراجها ضمن حساب الأصول الثابتة خلال عام ١٩٩٨ عند تحولها من هيئة إلى شركة ، ثم تم إعادة تبويبها بعد ذلك لحساب الأصول الأخرى خلال عام ٢٠١٢ .

كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى المشار إليها وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (٧٤ ـ أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

ويرتبط بما سبق تأخر الشركة في حسم موضوع سداد قيمة ثمن أو حق إنتفاع الأراضي المخصصة لها بثمن الى الجهات الإدارية المختصة والتي وردت بشأن بعضها مطالبات من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٨١ مليون جنيه ، الأمر الذي قد يترتب عليه إستعادة الجهات الإدارية لها كما حدث بالنسبة لأرض عرب المدابغ بأسيوط وغيرها ، ولازال رد الشركة في هذا الشأن متكرر دون تقدم ملموس .

كما نشير إلى صدور القرار الجمهوري رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٨ المادة الأولى والثانية اللتان تضمنتا : " ... يحظر على الجهات صاحبة الولاية على الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة التصرف في الأراضي المخصصة لها إلا في وجود مخطط مبدئي للتنمية يحدد الأنشطة ويحدد المواقع وفرص العمل المتوقعة وبعد موافقة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية ... إلخ".

يتعين مايلي :-

- الالتزام بتطبيق الفتاوى الصادرة بشأن عدم ملكية الشركة للاراضى المشار اليها ، إجراء القيود المحاسبية اللازمة.

- سرعة حصر كافة الحالات المماثلة ودراسة جدوى إحتفاظ الشركة بتلك الأراضي وتوفيق الأوضاع القانونية مع كافة الجهات الإدارية .

ج ـ لازالت هناك فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية ومحاضر جرد الأراضي الذي قامت به الشركة وفقا للأمر الإداري المشار إليه بعاليه ، من أهمها أراضي سنترالات كل من : (القلعة ، دار السلام ، بهتيم ، المعادي ٣ ، ٦ أكتوبر٢ ، الطوابق ، السويس القديم ، فيصل بالسويس ، السادات ، أسيوط الجديدة ، عدة مواقع بمنطقة الغربية ومنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا ، بعض سنترالات بقطاع الجيزه) . تم إبلاغ الشركة بتفصيلاتها.

يتعين دراسة الفروق المشار إليها ،وسرعة تفعيل قرار الجمعية العامة المنعقدة لإعتماد القوائم المالية لعام ٢٠١٢ الخاص باسناد اعمال الرفع المساحي للأراضي المختلف على مساحتها لهيئة المساحة للتأكد من الحدود والوجود الفعلي لها مع موافاتنا بمستندات الملكية وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .

د. تراخي الشركة لسنوات عديدة في تصويب المخالفات التي شابت شراء ورسملة الأراضي ومباني السنترالات المشتراه من "**هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة**" والمسدد قيمتها بنحو ٩٢ مليون جنيه والتى تتمثل في :

أ - وجود فروق فى قيم تلك الأراضى والمبانى بين السعر المدرج بالعقود والسعر المقيد بسجلات وحسابات الأصول الثابتة نتيجة قيام الشركة بتقييم بعض تلك الأراضي ضمن تقييم عام ٢٠٠٥ بقيم مختلفة عن الوارد بعقود شرائها من الهيئة .

ب - التوزيع العشوائى لتلك الأراضي على قطاعات الشركة المختلفة مما ترتب عليه عدم التطابق بين مساحات بعض الأراضي والمباني الفعلية وبين المقيد بالسجلات ، فضلا عن خلو سجلات الأصول ببعض القطاعات من أي أراضي أو مباني بالرغم من التواجد الفعلي لها .

ج - لم يتم رسملة ١,٦٩ مليون جنيه يتمثل فى باقي قيمة أرض ومباني سنترال التجمع الخامس والمدرج بحساب التكوين.

يتعين إجراء الرفع المساحي لتلك الأراضي وإجراء التصويبات اللازمة بحسابات وسجلات الأصول الثابتة مع مراعاة الأثر على حساب إهلاك المباني وفقا لذلك .

٣. مازالت حسابات الأصول الثابتة تتضمن بعض الأصول التي تعرضت لهلاك طارئ نتيجة لأعمال سرقات خلال الاعوام السابقة ، منها بطاريات وعدادات كبائن الـ MSAN والكوابل النحاسية التى سرقت والكوابل التي أكتشف عدم وجودها أثناء قيام جهاز الخدمة الوطنية بسحبها ، بالإضافة إلى أصول مختلفة بعدة مناطق بالشركة التى تم إحلالها بأخرى ، بالمخالفة للبند (٦٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الذي تضمن : "أن يتم إستبعاد القيمة الدفترية للأصل الثابت عندما يتم التخلص منه أو عندما لا تتوقع المنشأة منه أية منافع إقتصادية مستقبلية".

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإستبعاد قيمتها من حسابات وسجلات الأصول الثابتة ، مع مراعاة الأثر على الحسابات ذات الصلة.

٤. عدم تضمين حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٥٥ مليون جنيه تمثل أصول . بحساب التكوين الإستثماري. بالرغم من تهيئتها للإستخدام مما له من أثر على حساب الإهلاك .

وعلى العكس : تضمن حسابات الأصول الثابتة قيمة أجور عمالة عن أعمال حفر وتنظيف وردم تتعلق بأعمال صيانة ولا تمثل أصول ثابتة بالمخالفة للفقرة (١٢) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) بشأن الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء القيود المحاسبية اللازمة .

٥. إستمرار الشركة في معالجة قيمة عقود الدعم الفني والصيانة ونقل المعرفة لأجهزة السنترالات والتراسل وتكنولوجيا المعلومات والكوابل البحرية بإضافتها لحساب الأصول الثابتة بند أتعاب مهنية حيث بلغت نحو ٧٣٨ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ وذلك عن الأعوام من ٢٠١٦ ومابعدها استنادا للفقرة (و) من البند (١٧) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وقد تبين بشأن ذلك ما يلي :-

أ - اختلاف معالجة قيمة خدمات الدعم الفني لذات العقد بتحميل قيمة بعض الفواتير على حساب المصروفات ، والبعض على حساب الأصول الثابتة وإهلاكها بالكامل في ذات الفترة ، والبعض الآخرعلى حساب التكوين الإستثماري.

ونشير إلى أن إهلاك قيمة بعض الفواتير المضافة للأصول الثابتة بالكامل في ذات الفترة المالية يتعارض مع تعريف الأصل الثابت الوارد بالبند (٦) من المعيار رقم (١٠) بشأن الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

ب - ما إستندت إليه الشركة يتعلق بالقياس عند الإعتراف بالأصل كما أن تلك الإضافات المشار إليها قد تمت على أصول دخلت الخدمة منذ سنوات وليست جديدة.

ج - ما تم إضافته للحساب يمثل قيمة أعمال بعضها مستقبلية تصل لعام ٢٠٢١ لم يتم تنفيذها بالمخالفة للبند رقم (١٤) من ذات المعيار الذي إستندت إليه الشركة .

<u>الأمر الذي ترتب عليه تضخم قيمة الأصول الظاهرة بالميزانية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وعدم إظهار مصروفات الشركة على حقيقتها.</u>

ماجد ابراهيم

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة مع موافاتنا بمبررات إختلاف معالجة خدمات الدعم الفني.

٦. **عدم صحة قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم في التشغيل والبالغ قيمتها نحو ٢٣,٢٨ مليار جنيه** وفقا للإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١ حيث تبين تضمين حساب وسجلات الأصـول مايلي :.

أ. نحو ٢٤٢ مليون جنيه قيمة شبكة الـ NOC التي إنتهى عمرها الإنتاجي ولم يتم إستغلالها منذ تاريخ إنشائها ، ونشير إلى عدم قيام الشركة بتحديد المسئولية بشأن شراء تلك الشبكة دون إستغلالها حتى تخريدها .

ب. قيمة أصول خرجت من الخدمة ومستغنى عنها تتمثل في كبائن الخدمة العامة واجهزة تلغراف بالإضافة إلى العديد من وحدات الأونو وكذا أجهزة الـ CDMA.

ونشير إلى عدم تضمين محاضر جرد الأصول الثابتة الحالة الفنية للأصول التي تم جردها ، ووجود العديد من الأصول المعطلة ببعض القطاعات منذ سنوات ولم تقم الشركة بالافصاح عن صافى القيمة الدفترية للأصول المستبعدة من الإستخدام النشط وغير مبوبة كأصول محتفظ بها بغرض البيع طبقا لبند (ج) فقرة (٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠).

كما نشير إلى مخالفة الشركة للبند رقم (١- ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي نص على : "عرض الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع منفصلة فى قائمة المركز المالى " وكذا مخالفة البند رقم (٧١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة ، الذي يقضى "بأن يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من بنود الأصول الثابتة على أساس الفرق بين العوائد من التخلص من البند إن وجدت والقيمة الدفترية للبند المستبعد " ، حيث تبين قيام الشركة بإستبعاد كوابل نحاسية وإجراء معالجة محاسبية لها وفقا لصافي قيمتها الدفترية دون الأخذ في الإعتبار القيمة البيعية لها ، الأمر الذي ترتب عليه عدم صحة إيرادات بيع الكوابل البالغة نحو ١٢٦ مليون جنيه وكذا قيمة خسائرها الرأسمالية البالغة نحو ١٤ مليون جنيه .

يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة ، مع إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ضوء بنود المعيارين المشار إليهما .

٧. تم إدراج نحو ٣١٧ مليون جنيه بالخطأ (قيمة أجهزة ومعدات) بحساب الأصول الآخرى . ضمن قيمة رخصة شبكة الجيل الرابع (4G) . وصحتها أصول ثابتة مما ترتب عليه إهلاكها على العمر الإفتراضي للرخصة وهو ١٩ عام ، فضلاً عن عدم دقة الإفصاح الخاص برخصة المحمول ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

يتعين فصل تلك الأجهزة والمعدات ببند مستقل بالأصول الثابتة مع تحديد عمر إفتراضي لها وإجراء التصويب اللازم ، مع تعديل الإيضاح المشار إليه وفقا لذلك .

٨. درجت الشركة على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع بنظام IRU ضمن النشاط العادى لها بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلاً من إظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (١) .

يتعين اجراء التصويب اللازم وفقا لأحكام المعيار المشار إليه لإظهار أرصدة الأصول والمخزون (ونتيجة بيع تلك السعات) والحسابات المختصة الأخرى بالقيم الصحيحة .

٩- عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى حيث تبين مايلى :

أ- عدم قيام الشركة بإستبعاد إجمالى تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ والتي بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣٥٩ مليون جنيه (المعادل لنحو ٢١,١ مليون دولار) .

ب – لم يتضمن الرصيد قيمه بعض السعات المشتراة (بعضها مشترى منذ ابريل ٢٠١٦) والتى بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٠,٤٦ مليون جنيه (المعادل لنحو ٥٩٢ ألف دولار).

ج – إستبعاد بعض الأصول الآخرى بقيم تقديرية . تم تحديدها بمعرفة الجهات الفنية . بدلاً من القيم الدفترية ومن أمثلة ذلك ما يلى :-

- نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق إستبعاد بالخطأ فى قيمه السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلاً من كابلى SMWE 4 - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .
- إستبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة بنظام IRU على كوابل الشركة المختلفة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ بعضها بأقل من تكلفتها الدفترية بنحو ١٣٩,٢٦ مليون جنيه والبعض الأخر بأكثر من تكلفتها الدفترية بنحو ٥٨,٢ مليون جنيه مما يؤثر على صحة الرصيد.

بالاضافة الى استبعاد نحو ١,٣٥ مليون جنيه (تمثل تكلفة شراء عدد ٢ دائرة BH المباعة لشركة GLOBALTRANSIT على كابل (SINGAPORA-EUROPE) خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥) بالرغم من عدم اضافته للأصول عند الشراء.

د – عدم تضمن حساب الأصول الآخرى العديد من الكوابل بالرغم من تحقيقها ايرادات منذ سنوات ، منها الالياف البصرية ، كابل ليبيا / السلوم ، و كابل السودان /اركين .

هـ . تم اضافة نحو ٥,٩٧ مليون جنيه على حساب الأصول الأخرى بالخطأ مقابل إدراج ذات القيمة بحساب الايرادات خلال عام ٢٠١٦ ، يمثل قيمة السعات الممنوحة على بعض الكوابل عند تحديثها حيث يتعين اثباتها كميا فقط لقيام الشركة بسداد قيمتها عند الإستثمار المبدئى في تلك الكوابل .

يتعين إجراء التصويبات اللازمة بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

١٠- تم إستبعاد قيمة السعات المشتراه لصالح شركة RELIANCE على كابل SMWE 4 والبالغ قيمتها نحو ١٥,٦٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ٨٧٠,٦ الف دولار) بسعر صرف ١٨ جنيه ، فى حين أنه سبق تعليتها بحساب التكوين بسعر صرف ٨,٨٨ جنيه مما نتج عنه وجود فرق بالنقص بنحو ٧,٩ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثمارى في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

١١. عدم التحقق من أرصدة عملاء (دوائر – مقاصة– إتصالات فضائية – شركات) وما يرتبط بها من إيرادات البالغ إجماليها نحو ٢,٧٨ مليار جنيه مصري في ٢٠١٧/١٢/٣١ لعدم موافاتنا بالبيانات اللازمة في هذا الشأن .

١٢- إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة (DWH) نظراً لأن نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين .

ونشير إلى أن توقف بعض العملاء عن السداد أدى إلى تعاظم خسائر الشركة نتيجة تحملها قيمة المستحق لها طرفهم ، كما ساهم في تعاظم تلك الخسائر تحمل الشركة بقيمة ضرائب المبيعات المستحقة (القيمة المضافة حالياً) عن تلك المكالمات غير المحصلة.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لتلافي المرفوضات بنظام الفوترة والعمل على ضبط نظام إيرادات الشركة ومراقبتها .

١٣. عدم تحميل حساب المصروفات بكل من :-

- نحو ١١٠ مليون جنيه قيمة الرسوم المستحقة للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات والمقدرة بنسبة ٥% من إجمالي إيرادات الدوائر المباعة بنظام I-R-U لعملاء خارج مصر ، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتي ٢٠١٧/١٢/٣١ ، حيث بلغت قيمة الإيرادات المحققة الخاضعة لتلك الرسوم نحو ٢,٣ مليار جنيه

عن الفترة المشار إليها والتي قامت الشركة بإستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز وذلك بالمخالفة للبندين (١/٣٨) من الترخيص الممنوح للشركة في عام ٢٠٠٦ والبند رقم (٣/٢) من الملحق رقم (١٠) لذات الترخيص .

. نحو ٣٠ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من مصاريف إهلاك خاصة بأجهزة وتراخيص عن عقود تم رسملتها وحساب اهلاك لها بأقل من قيمته .

. نحو ٤,٧٢ مليون جنيه قيمة ضريبة القيمة المضافة على فواتير التعهيد المقدمة من شركه أكسيد عن الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ حيث تم إدراج القيمة كمديونية على حساب مصلحة الضرائب .

. نحو ٤ مليون جنيه قيمة رسوم الأرقام المختصرة عن عام ٢٠١٧ لم يتم حسابها ضمن رسوم الترخيص السنوية المستحقة للجهاز القومى لتنظيم الإتصالات وفقا للترخيص الصادر منه برقم (١) لسنه ٢٠٠٦ وملاحقه .

يتعين الإلتزام ببنود الترخيص المشار إليه وإجراء القيود المحاسبية اللازمة ، مع حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التصويب اللازم .

١٤- عدم التحقق من صحة تحميل المصروفات بنحو ٢,٨٤ مليون جنيه (المعادل لنحو١٥٨ الف دولار) قيمة استبعاد الوصلة المحلية طابا المصرية والعقبة الاردنية والمباعة لشركة (اورانج) خلال شهر مايو ٢٠١٧ لعدم موافاتنا بأسس تحديد تكلفة الاستبعاد .

يتعين موافاتنا بأسس تحديد تكلفة الإستبعاد للتاكد من صحة المصروفات .

١٥. لم تقم الشركة برد نحو ٦,٨ مليون جنيه يمثل إضمحلال عملاء سبق تكوينه خلال عام ٢٠١٦ لمقابلة عوائد الإستثمارات غير المحصلة لدى شركة العرب سات والتي تم تحصيلها خلال فبراير ٢٠١٨ .

يتعين إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة فى ضوء معايير المحاسبة المصرية والافادة.

١٦. لم نقف على مدى كفاية المخصص المكون حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ لمقابلة القضايا التي لازالت متداولة أمام القضاء والمكون لها مخصص بنحو ٥ مليون جنيه حيث لم نواف بدراسة صادرة عن الشئون القانونية للوقوف على مدى كفايته .

فضلاً عن عدم تكوين المخصص اللازم لمقابلة المطالبات الواردة من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي .

يتعين تدعيم وتكوين المخصصات اللازمة بشأن ما سبق .

١٧. إدراج بعض المبالغ بحساب الإيرادات دون تحقق شروط الإعتراف الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١١) منها مايلي :-

. نحو ٢٢٩,٨ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٣ مليون دولار) تم إدراجهم بحساب إيرادات(IRU) قيمة الفرعة التى تم الإتفاق على بيعها مع شركة PCCW بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٨ ولم تقم الشركة المذكورة بإستلام الفرعة موضوع التعاقد لحين إنتهاء شركة الكابل من تنفيذ الفرعة الجانبية للفرعة المذكورة الواصلة لـــدولة " الجزائر" وتركيب أجهزة الإرسال بكل من محطات إنزال " ابو تلات – مرسيليا – عنابة " المحدد الإنتهاء منها فى عام ٢٠١٩.

. نحو ١٧٧ مليون جنيه المعادل لنحو ١٠ مليون دولار تم إدراجها بحساب إيرادات (IRU) قيمة بيع عدد ٢٠ دائرة G١٠ المباعة لشركة STC السعودية على كابل TENOERTH بالرغم من عدم قيام الشركة المصرية للإتصالات بعمل التحديث اللازم لتوفير السعات المتعاقد عليها .

. نحو ٤,٢ مليون جنيه تم إدراجها بحساب الايرادات بالخطأ عن قيمة تأجير خدمات ال V SAT للتليفزيون المصرى عن المدة من ٢٠١٨/١/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وصحتها حساب الأرصدة الدائنة (إيراد مقدم).

. نحو ٣,٨ مليون جنيه تتمثل في إيرادات مشغولات داخلية .

يتعين مراعاة الإلتزام بمعايير المحاسبة بشأن ما سبق وإجراء التصويب اللازم مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة ، مع مراعاة أحكام قانون القيمة المضافة رقم (٦٧) لعام ٢٠١٦ .

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

١٨ـ تضمن حساب إيرادات النشاط نحو ٤٠٥ مليون جنيه قيمة الدوائر المباعة بنظام IRU لشركات المحمول والتي يتم تحصيل قيمتها على ٣ سنوات ، الأمر الذي ينطوي في جوهره على عملية تمويل للعميل بالمخالفة البند (١١ ، ملحق ب /٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) . معيار الإيراد .
يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية بحساب الفوائد التمويلية وخصمها من إيرادات النشاط وذلك لإظهار نتيجة أعمال الفترة على حقيقتها .

١٩ـ لم نقف على صحة إيرادات الكوابل والتراسل البالغة نحو ٨١,١مليار جنيه حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ وذلك لعدم موافاتنا بالبيانات التفصيلية التي تم بناءا عليها اعداد مطالبات التراسل الخاصة بشركات المحمول وشركات الانترنت من (دوائر وأبراج وهوائيات ....الخ) من خلال نظام الـ kam ، ويؤيد ما سبق ما ورد بتقرير اللجنة المشكلة لفحص الدوائر التراسلية المفعلة فنيا وحسابيا ومطابقتها مع نظام الـ kam لكل من شركتي إتصالات و أورانج ، والتي أشارت في تقريرها إلى بعض الثغرات المؤيدة لتحفظنا على تلك الإيرادات ، ونشير إلى عدم إنتهاء اللجنة من فحص دوائر شركة فودافون حتى تاريخه .
يتعين سرعة موافاتنا بكافة البيانات اللازمة لإمكان التحقق من صحة إيرادات التراسل وتفعيل ونهو أعمال اللجنه لكافة شركات المحمول والإنترنت وتنفيذ توصياتها وموافاتنا بالتقرير النهائي لشركة فودافون .

٢٠ـ قامت الشركة بإجراء تسويات مالية مع شركتي " إتصالات مصر وأورانج " بشأن المبالغ المتنازع عليها ووجود دعاوى تحكيمية بشأنها ، وقد ترتب على تلك التسويات تحميل مصروفات الشركة **خلال عام ٢٠١٧ فقط بنحو ١,٢ مليار جنيه** لتدعيم المخصصات وإضمحلال العملاء بالخطأ حيث أن طبيعة تلك المبالغ خرجت عن كونها مخصص وأصبحت إلتزاما مؤكد السداد بمجرد التوقيع على عقد التسوية ، **مما يستلزم تحميل تلك المبالغ على حساب تكلفة النشاط وذلك تطبيقاً لمعياري المحاسبة المصـــري رقمي (٥ ، ٢٨) لما لذلك من أثر على مجمل الربح.**
ويتمثل المبلغ المشار إليه فيما يلي :ـ
ـ **نحو ٩٢٤ مليون جنيه** يخص شركة "إتصالات مصر" وقد سبق وأن ردت الشركة مخصص بنحو ١٠٤ مليون خلال عام ٢٠١٣ تم تكوينه لمواجهة المبالغ المختلف عليها ولم تقم بالتحوط لتلك المبالغ منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٧ بناء على رأي المستشار القانوني الخارجي ، بالرغم من أنه سبق وأن أشرنا ضمن تقاريرنا السابقة إلى ضرورة تكوين المخصص اللازم لتلك المبالغ ، **ونشير إلى أن تأخر الشركة في إبرام تعاقد ينظم العلاقة بينها وبين شركة إتصالات مصر منذ بدء التعامل أدى إلى نشأة ذلك الخلاف والدخول في نزاع قانوني إنتهى إلى ما تم الإشارة إليه بعاليه وإضطرت معه الشركة إلى السحب على المكشوف** بالدولار من البنك التجاري الدولي خلال عام ٢٠١٨ بنحو ٤٨ مليون دولار المعادل لنحو ٨٤٤ مليون جنيه لسداد تلك التسوية ، ولازالت شركة إتصالات مصر تتحفظ على اسعار حركة الـ voip حتى تاريخه .

ـ **نحو ٢٥٠ مليون جنيه** يخص شركة "أورانج " (موبينيل سابقا) ، حيث سبق قيام الشركة بالتحوط لهذا الخلاف خلال السنوات السابقة **بنحو ٣٩٨ مليون جنيه** فقط ، وقد سبق أيضا الإشارة ضمن تقاريرنا السابقة بضرورة تدعيم المخصص المكون لتلك المديونية ، ونشير إلى إستمرار تضمين رصيد العميل ـ بالرغم من إبرام التسوية المشار إليها ـ نحو ٩٤ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بعض المبالغ المرحل منذ سنوات سابقة دون تسوية حتى تاريخه .
ونشير في هذا الشأن إلى القصور الشديد في منظومة إبرام العقود والتحاسب بين الشركة وعملاؤها من الشركات ، وإستيداء مستحقاتها لديهم ومن مظاهر هذا القصور ما يلي :
أ ـ تأخر الشركة في إبرام العقود مع كل من عملاء شركات النت مما ترتب عليه نشأة خلاف على أسعار التحاسب معهم بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٧٧ مليون جنيه منذ سنوات .

ب ـ إستمرار إعتماد الشركة في المطالبات الصادرة لشركة TE DATA (شركة تابعة) عن خدمات الـ BIT STREAM بالنسبة لبعض السرعات على أسعار غير معتمدة من لجنة "الخدمات والأسعار" نتيجة لعدم الإتفاق بين الطرفين على الأسعار الخاصة بتلك السرعات .





وقد ترتب على ما سبق :-

أ - تراكم المديونيات على بعض الشركات وتضخيم إيرادات الشركة بمبالغ مشكوك في تحصيلها من عام لآخر لتراخي الشركة في إستيدائها أو تسويتها أولا بأول .

ب - سداد مبالغ بالزيادة خلال عام ٢٠١٧ وما قبله تتمثل في قيمة كل من :-

- ضريبة المبيعات والقيمة المضافة المسددة عن تلك الإيرادات غير الفعلية .
- ضرائب الدخل على الأرباح المتضخمة بتلك الإيرادات.
- الرسوم المسددة إلى كل من الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وهيئة تنمية تكنولوجيا المعلومات عن تلك الإيرادات .
- مكافآت وحوافز لفئة الإدارة العليا - المنوط بها تحقيق أقصى معدلات أداء بالشركة - عن نسب إنجاز غير محققة فعلياً .

ج - دخول الشركة في دعاوى تحكيمية تحملت عنها مبالغ كبيرة تتمثل في تكلفة المستشارين القانونين (الخارجيين) وكذا مصاريف التحكيم ، والتي كان مآلها إلى الخسران .

يتعين مايلي :-

- الإلتزام بمعيار المحاسبة رقم (١١) بشأن قواعد الإعتراف بالإيراد .

- سرعة إتخاذ اللازم نحو إستيداء ما تم سداده بالزيادة للجهات المشاراليها بعاليه .

- سرعة إتخاذ اللازم بشأن إبرام التعاقد مع عملاء الشركات ، مع تدارك كافة أوجه القصور المشار إليها في التحاسب مع العملاء في تلك العقود.

٢١- تقاعس الشركة عن مطالبة وتحميل شركات المحمول بنحو ٤١ مليون جنيه قيمة ضريبة المبيعات المستحقة على الإيراد الذي حصلت عليه الشركة من تلك الشركات مقابل إستغلال الشبكات والأجهزة الخاصة بها لإجراء المكالمات الدولية من المحمول وذلك عن الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥ ، حيث تحملت الشركة ذلك المبلغ كفروق فحص ضريبي نتيجة عدم تحميل فواتير الإيراد بالضريبة المستحقة عليه.

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

٢٢- لم تقم الشركة بحساب وإضافة ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الترابط مع شركات المحمول على شبكة WE عن الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ .

نوصى بحساب تلك الضريبة وإتخاذ اللازم بشأن التحاسب عليها مع شركات المحمول .

٢٣ - قامت الشركة بإجراء تسوية بتخفيض أرصدة تأمينات العملاء بنحو ٢٦٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ مقابل تخفيض أرصدة حسابات العملاء وكذا حساب ضرائب مبيعات العملاء - ببعض القطاعات - بناءاً على توصية اللجنة المشكلة بالقرار الإداري بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٣ للإشراف والمتابعة على أعمال تصحيح أرصدة تأمينات العملاء ، ونشير إلى تخفيض إضمحلال العملاء بنحو ١٩٣ مليون جنيه خلال ذات العام ، ولم نقف على أساس تخفيض تلك الأرصدة ، كما نشير إلى إستمرار وجود فروق بين أرصدة العملاء بباقي القطاعات بالإدارة المالية للشركة وأرصدتهم بالسجلات بالعلاقات التجارية.

يتعين موافاتنا بتلك الأسس وحصر كافة تلك الإختلافات بجميع مناطق الشركة وبحث أسبابها وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ما يسفر عنه البحث .

٢٤- عدم تضمين حساب العملاء الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١ قيمة ضرائب المبيعات المسددة للمصلحة خلال السنوات السابقة وحتى ذلك التاريخ والبالغة نحو ٤٤٠,٤٤ مليون جنيه والمدرجة ضمن المدينين ، وما لذلك من أثر على قيمة إضمحلال العملاء المحمل على مصروفات الشركة في ذات التاريخ.

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار قيمة حساب العملاء بحقيقته بالقوائم المالية .

٢٥ - مخالفة الشركة للبند رقم (٢٧) من الترخيص الصادر من الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ حيث لم تقم الشركة بإعداد قوائم مالية سنوية وربع سنوية معتمدة وتقرير مراقب حسابات عنها .

يتعين الإلتزام بنصوص الترخيص المشار إليه.





الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات والمخزون وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات تعبر بوضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠١٧/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلي :

١. لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة .

٢. إستمرار وجود تعديات على بعض مواقع الشركة دون حسم الموقف بشأن إزالتها .
يتعين إتخاذ كافة الاجراءات الإدارية والقانونية الجادة التى تكفل الحفاظ على ممتلكات الشركة .

٣. وجود بعض الأراضي المشتراه أو المخصصة للشركة منذ عدة سنوات وكذا بعض الاصول دون إستغلالها الأمر الذي قد يعرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها أو التقادم التكنولوجي للأصول.
يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الاصول في ظل مرور سنوات طويلة على إستلام بعضها.

٤. قامت الشركة بإستبعاد قيم بعض الأراضي ومصاريف مساحية بنحو ٦,٣ مليون جنيه من حساب الأصول الثابتة مقابل تسوية ذات القيمة بحسابي التكوين الإستثماري والإحتياطي خلال عام ٢٠١٤ ، ويتمثل ذلك المبلغ في الفرق في قيمة بعض الأراضي التي سبق إدراجها بحسابات وسجلات الأصول الثابتة منذ عدة سنوات بقيمة أكبر من القيمة الواردة بعقود شرائها ، والبعض الآخر تبين عدم الوجود الفعلي لها ومسدد عن بعضها مصاريف مساحية .
ولازال الموضوع محل تحقيق بمعرفة النيابة ضمن القضية رقم (٣٢٧) لسنة ٢٠١٦ ولم يتم الإنتهاء منه بعد.
يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما ينتهي إليه رأي النيابة .

٥. بلغت قيمة إستثمارات الشركة المصرية نحو ٦,٥٠ مليار جنيه بعد خصم إضمحلال قيمته ٤٠,٧٠ مليون جنيه ، وقد تبين بشأن تلك الإستثمارات ما يلي :
أ. لم تجن الشركة إيرادات من الشركات المستثمر بها والبالغ عددها (٢٢) شركة عن عام ٢٠١٧ سوى ١٣٥,٥٦ مليون جنيه من عدد (٨) شركات فقط .
ب. استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها مما أضاع على الشركة عوائد إستثمار تلك المبالغ فى بدائل إستثمار أخرى فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في الاعوام السابقة تتمثل فى قيمة الاضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ، **ومنها :** استثمار الشركة في كل من الشركة العربية و شركه خدمات التوقيع الإلكتروني والبالغ قيمة الاستثمار فيهما ٧ مليون جنيه ، ١٠ مليون جنيه علي التوالي ولم يتم التأشير في السجل التجاري بنحو٢,٤٥ مليون جنيه و ٢,٥مليون جنيه لكليهما علي التوالي لعدم سداد باقي المساهمين لباقي حصصهم ، ونشير الي تفاقم خسائرهما وبلوغ جملتها ٦٠,٦ مليون جنيه للاولى، ٢٧,٧ مليون جنيه للثانية وذلك حتي عام ٢٠١٧ بنسب ٨٦,٦ % و ٩٩% من رأس مالهما المصدر على التوالي كما لم يتبين لنا ما تم بشأن تجديد الترخيص الممنوح لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني ومدة تجديده.
يتعين موافاتنا بما تم بشأن تفعيل قرار الجمعية العامة لشركة خدمات التوقيع الالكتروني المنعقدة فى ٢٠١٧/٦/٧ بشأن المساهم غير المسدد لحصته فى رأس المال و نتيجة الاجراءات القانونية المتخذة ضده ودراسة أليات التخارج من الشركة العربية وفقاً لقرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٧/٧/٢٦ حفاظاً على حقوق الشركة.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

٦ـ لم يتم موافاتنا بأية مستجدات فى أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه والسابق تشكيلها منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ وذلك على الرغم من إفادة الشركة بأنه سيتم موافاتنا بكافة التطورات وهو ما لم يتم ، ونشير إلى عدم موافاتنا بمحضر الجرد لاصول الشركة قبل إتخاذ قرار التصفية عام ٢٠٠٩ كما لم نواف بحساب التصفية ولا بكيفية التصرف في أصول الشركة من بنية تحتية و خلافة ، كما نشير الي عدم تحديد مدة لنهو أعمال تلك اللجنة بالمخالفة لقواعد ومعايير حوكمة الشركات ، ونؤكد على أن حفظ التحقيق بالنيابة العامة لاستبعاد شبهة الجرائم على المال العام لا يعفى الشركة من السعى لحصولها على حقوقها بالتفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة .
يتعين إتخاذ التدابير اللازمة لإستئداء حق الشركة ، وموافاتنا بما سبق عرضه .

٧ـ عدم إستكمال ربط جميع موجودات المخازن بقطاع النظم حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ . حيث تم ربط عدد ١٠٧ مخزن من إجمالي ١٢١ مخزن على منظومة الأوراكل . فضلاً عن وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفتري والفعلي للمخزون بالقطاع بنحو ٣٠ مليون جنيه ، ٦مليون جنيه على الترتيب بالمخازن التي تم ربطها بالمنظومة ، ونشير إلى قيام الشركة بإضافة نحو ١٦ مليون جنيه إلى حساب المخزون ـ مقابل إستبعاد ذات القيمة من حساب الإعتمادت المستندية بقطاع المخازن والمشتريات ـ بعضها بموجب مستندات فحص وإضافة ترجع إلى عام ٢٠٠٨ دون موافاتنا بكشوف تفصيلية بالأصناف التي تم إضافتها للتحقق من وجودها الفعلي والوقوف على صحة التسويات .
فضلاً عن إستمرار تضمين العديد من المخازن بمناطق الشركة المختلفة بواقي مشروعات بدون قيمة منذ سنوات يتم التعامل معها من واقع كشوف حصر دون إدارجها ضمن رصيد المخزون حتى يتم إحكام الرقابة عليها ، بالإضافة إلى وجود العديد من المهمات الراكدة بمناطقها المختلفة .
يتعين إستكمال أعمال ربط باقي المخازن على المنظومة مع موافاتنا بكشوف إضافة تلك الأصناف ، وحصر كافة بواقي المشروعات وإجراء القيود المحاسبية اللازمة لإظهار حساب المخزون بحقيقته .

٨ـ لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ١٢,٥٧ مليون جنيه منذ ٢٠٠١ وحتى ديسمبر ٢٠١٧ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ منها: (هيئة التأمينات الإجتماعية ، محافظة القاهرة ،مصلحة الضرائب ، وزارة المالية ، الجمارك) ، ونشير إلى صدور أحكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ٢ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعيل ، ولم نقف على أسباب ذلك ، بالرغم من أنه سبق الإشارة لذلك بعدة تقارير سابقة دون تقدم ملموس بشأنها .
يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجوزات .

٩ـ بلغ رصيد السحب على المكشوف في ٢٠١٧/١٢/٣١ نحو ٦,٦ مليار جنيه وقد تحملت الشركة بفوائد مدينة عن المبالغ المسحوبة خلال العام بنحو ٣٣٠ مليون جنيه ، ولم نواف بالدراسة الخاصة بإختيار الشركة بديل السحب على المكشوف دون غيره من البدائل.
ويتصل بذلك تراجع رصيد النقدية بنحو ٤٧٤ مليون جنيه حيث بلغ نحو ٥٨,٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل نحو ٥٣٠,١٩ مليون جنيه في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، الأمر الذي يعكس تراجع موقف السيولة بالشركة .
مما يتطلب موافاتنا بدراسات تأثير ذلك التراجع على سداد التزامات الشركة قبل إقدام الشركة على إجراء توزيعات لأرباحها عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وذلك في ضوء احكام المادة ٤٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٩٨ من اللائحة التنفيذية له .

١٠ـ المغالاة في الصرف على العديد من بنود المصروفات في الوقت الذي لجأت فيه الشركة إلى الحصول على تسهيلات من البنوك لتغطية أنشطتها الجارية والإستثمارية حيث تبين ما يلي :
١٠/١ـ تم منح بدل إثابة للعاملين بالشركة خلال عام ٢٠١٧ بنحو ٥٢٢ مليون جنيه (يتضمن نحو ٨٦ مليون جنيه قيمة الضرائب التي تحملتها الشركة عن تلك المكافآت) بنسبة ١٩٤% من المنصرف خلال عام ٢٠١٦ ، وبشأن هذا الحافز نشير إلى ما يلي :
ـ عدم عدالة أساس حساب حافز الإثابة ، النتائج المجمعة ، حيث تضمن ذلك الأساس الأرباح المحققة من الشركات الشقيقة ومن أهمها نصيب الشركة في أرباح شركة فودافون التي بلغت نحو ٢,٣

مليار جنيه عن عام ٢٠١٧ ، والتي إدرجت ضمن القوائم المجمعة للشركة المصرية (الأم) بطريقة حقوق الملكية (وهي معالجة محاسبية لا تعكس الأرباح الحقيقة الموزعة على المساهمين) في حين بلغت الأرباح الموزعة الفعلية التي حصلت عليها الشركة المصرية نحو ٢٦ مليون جنيه فقط ، وبشأن تلك الأرباح نشير إنه لا دخل لإدارة الشركة المصرية في تحقيقها .

- تضمنت تلك الإيرادات (المجمعة) إيرادات الشركة من الشركات التابعة ذات الشخصية الإعتبارية المستقلة التي يتقاضى عنها العاملين بها حوافز ومكافآت وغيرها عن نتائجها المحققة.

- تم صرف نحو ٣٠٠ ألف جنيه . مع تحمل الشركة ما يخصها من ضريبة . مكافأة للسيد المستشار القانوني للشركة المنتدب من قبل مجلس الدولة ، نظير جهوده في أعمال الإستشارات القانونية التي يقدمها للشركة بالإضافة إلى ما يتقاضاه من بدلات حضور مع تحمل الشركة بتكاليف السيارة المخصصه له بالرغم من عدم تضمين العقد الخاص به لتلك البنود ، ونرى أن كافة تلك الأعمال من صميم عمله الذي يتقاضى عنه الراتب الشهري .

- تمييز فئة الإدارة العليا على باقي العاملين بالشركة بتسمية ما تتقاضاه تلك الفئة بمسمى مكافأة إدارة مما ترتب عليه عدم تحملهم بقيمة الضرائب المستحقة عليها ، وعلى العكس من ذلك يتم تسمية ما يتم صرفه لباقي الوظائف الإشرافية بمسمى بدل إدارة مما ترتب عليه تحملهم بالضرائب المستحقة عليها .

- تضمن ذلك الحافز نحو ١٥٠ مليون جنيه قيمة حافز إضافي بنسبة ١٠٠ % من قيمة الحافز المقرر لعام ٢٠١٧ بخلاف ما سبق إقراره . بناء على توصيات لجنة المكافآت والحوافز في ٢٠١٧/١٠/٢٢ . مقابل الجهد المبذول من العاملين بالشركة للإنتهاء من تشغيل شبكة المحمول وإقتراب عدد عملاء الشبكة خلال الأسابيع الأولى من التشغيل من العدد المستهدف **وهو مليون عميل** خلال عام ٢٠١٨ ، مما يشير إلى تواضع التقديرات التي تم على أساسها تحديد العدد المستهدف **ومما يؤيد ذلك** سداد الشركة لرسوم ترقيم عن عدد ٧ مليون رقم (عميل) إلى الجهاز القومي في ذات التوقيت ، الأمر الذي ترتب عليه صرف ذلك الحافز بناء على موازنة غير دقيقة ، فضلا عن قيام الشركة بصرف مكافآت تشجيعية للعاملين المشتركين في إنهاء تشغيل الشبكة الرابعة .

ونشير إلى قيام الشركة بصرف ذلك الحافز المشار إليه بالرغم من :

- تحقيق الشركة لخسائر فعلية بنحو ٣٨ مليون جنيه خلال الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ نتيجة لبيعها خدمة التجوال الخاص بالنت لعملائها بسعر ١٠ جنيه للجيجا بايت الواحد في الوقت الذي تتحاسب فيه مع شركة إتصالات مصر **على سعر ١٨٫١ جنيه للجيجا بايت الواحد وفقا للتعاقد المبرم بينهما لمدة خمس سنوات** للحصول على تلك الخدمة .

- لم نقف على أسباب قيام الشركة بتخفيض أسعارها إلى هذا الحد ومدى توافق ذلك مع الدراسة التي المعدة في هذا الشأن والتي تحملت عنها نحو ٨١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ ، حيث لم نواف بها بالرغم من تكرار طلبها شفاهة وكتابة .

- لم نقف على مدى قدرة الشركة على الإستمرار في تحمل تلك الخسائر في ضوء طول مدة التعاقد مع شركة إتصالات مصر ، وفي ظل تواجدها بين منافسين ذوي ملاءة مالية عالية وذوي قدرة على تحمل المنافسة .

١٠/٢ ـ قامت الشركة بتدعيم صندوق الولاء والإنتماء بمبلغ ٢٦٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ بالرغم من توصية لجنة المكافآت والحوافز المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢١ بعدم إستحقاق الصندوق أي مبالغ آخرى خلال عام ٢٠١٧ حيث سبق تدعيم الصندوق بنحو ٥٥٦ مليون جنيه عن عامي ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ولم نتحقق من أوجه إستثمار تلك الأموال بما يحقق اقصى عائد ممكن لعدم خضوعها لرقابة الجهاز.

١٠/٣ ـ بلغ ما أمكن حصره من المنصرف على نوادي الشركة المختلفة منذ عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٧ نحو ١٧٠ مليون جنيه ، وقد تضمن مايلي :ـ

أ ـ نحو ٩٥ مليون جنيه تخص نادي الشركة بالمعادي الذي لم يفتتح حتى تاريخه بالرغم من جاهزيته للتشغيل منذ سنوات ، فضلا عن عدم الوقوف على أوجه صرف تلك المبالغ وكيفية الرقابة عليها.

بالإضافة إلى تحمل الشركة خلال عام ٢٠١٦ بنحو ١٠ مليون جنيه قيمة ضرائب كسب عمل عن أجور العاملين بالنادي ولم نقف على ماهية هؤلاء العاملين والأعمال المنوطة إليهم .

ب. نحو ٧٥ مليون جنيه تخص نادي الشركة ببني سويف بالرغم من أن هذا النادي يتمثل في شقة سكنية بالمحافظة ، الأمر الذي يعد من قبيل الشطط في الصرف على هذا النادي بالمقارنة بالمنصرف على نادي المعادي المملوك للشركة والمتضمن أصول وتجهيزات مختلفة . ولم نقف على أسباب موافقة الرئيس التنفيذي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ على معاودة تدعيم النادي مرة آخرى بنحو ٢٥٠ ألف جنيه كل ربع عام ليصل إجمالي ما تم صرفه خلال العام نحو مليون جنيه ، بالرغم من صدور قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١٨/٣) بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ بإنهاء النشاط الإحترافي لكرة القدم بالشركة .

ونشير في هذا الشأن إلى قيام إدارة النادي بالتبرع بنحو **مليون جنيه** لإستاد بني سويف لإقامة مباريات كرة القدم عليه ، إلا أنه تبين إقامة كافة المباريات على ملاعب القوات المسلحة ، فضلاً على قيامهم بصرف نحو ٢٩٠ ألف جنيه كمكافآت لأعضاء مجلس إدارة النادي . وهو ما أمكن حصره . دون الوقوف على أسباب ذلك ومردوده على نشاط الشركة .

يتعين مراعاة ترشيد الإنفاق بشأن كافة ما سبق ، مع تحديد المسئولية بشأن الصرف على نوادي الشركة دون مردود ملموس على نشاط الشركة

١١. عدم إرسال المصادقات اللازمة عن الأرصدة المدينة والدائنة في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

١٢ . تضمنت الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة بالعديد من قطاعات الشركة ، بعضها يمثل مبالغ مختلف عليها بين الشركة وجهات إدارية لازالت محل نزاع دون حسم.

يتعين بذل المزيد من الجهد لتسوية تلك الأرصدة .

١٣- قامت الشركة بخصم إيرادات خدمات الإنترنت والبالغ ما أمكن حصره منها نحو ٢,٩٧ مليار جنيه من إجمالي إيرادات الشركة عند حساب رسوم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بالمخالفة لقرار وزير الإتصالات رقم ٣ لسنه ٢٠١١ بشأن رسوم هيئة تنميه صناعة تكنولوجيا المعلومات ولم نواف بما أستندت إليه الشركة من قرارات عند خصم تلك الإيرادات .

نوصى بموافاتنا بالقرارات ذات الصلة .

١٤. مخالفة الشركة للمادة (١١١) من القانون (٨٨) لعام ٢٠٠٣ " بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد" والتي تضمنت : " يكون التعامل داخل جمهورية مصر العربية شراء وبيعا في مجال السلع والخدمات بالجنيه المصري ... الخ " وكذا القانون (٦٦) لعام ٢٠١٦ الخاص بتعديل المادة (١١١) المشار اليها والتي تضمنت " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشرة سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز خمسة ملايين .... كل من خالف أحكام المادة (١١١) من القانون المشار اليه " ، بالإضافة الى الكتاب الدوري لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢ الذي تضمن " ضرورة التزام كل شخص طبيعي أو إعتباري بعدم تسعير أو تحصيل أي خدمات داخل جمهورية مصر العربية بغير الجنية المصري " ، حيث قامت الشركة بالتعاقد مع العديد من شركات الصيانة والدعم الفني وغيرها بنحو ٣٣,٥ مليون دولار . ما أمكن حصره . بالرغم من تواجد تلك الشركات وتقديم خدماتها داخل البلاد .

يتعين الإلتزام بنصوص القانون المشار إليه ، مع الحد من السداد بالدولار إلا في أضيق الحدود وبما يتفق مع نصوص القانون .

١٥. مخالفة الشركة للمادتين رقمي (٨٢ ، ٨٨) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا للمادتين (٢٣٥ ، ٢٤٧) من اللائحة التنفيذية لذات القانون بشأن جمع نائب أول الرئيس التنفيذي بالشركة بين وظيفته التنفيذية (داخل الهيكل الوظيفي) وعضوية مجلس ادارتها ، حيث حظر القانون الجمع بين المنصبين بغض النظر عن تاريخ شغلهما ، وكذا مخالفة المادة (٤) من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تمثيله مجلس إدارة الشركة في أكثر من شركة من الشركات المستثمر فيها.



يتعين مراعاة تطبيق أحكام المواد سالفة الذكر بما يتفق وصحيح القانون مع مراعاة الآثار المالية المترتبة على ذلك

١٦ـ مخالفة الشركة للمادة رقم (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون (١٥٩) لعام ١٩٨١ حيث لم تقم بعرض كافة ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة للشركة ، وكذا البند رقم (٢/٣/٣ . لجنة المكافآت) من قواعد الحوكمة لعام ٢٠١٦ التي تضمن أن يتم الإفصاح عما تقاضاه أعضاء المجلس وكذا شاغلي درجات الإدارة العليا .

١٧ ـ لم تتضمن محاضر مجلس الإدارة المناقشات التي تتم به بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الإجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " .

يتعين الإلتزام بما ورد بالمادة المذكورة عند إعداد محاضر المجلس .

١٨ـ مخالفة الشركة للمادة رقم (٢٢) من القانون رقم (٤) لعام ١٩٩٤ وتعديلاته وكذا لائحته التنفيذية حيث لم تقم بإمساك السجلات البيئية المنصوص عليها بالقانون.

١٩ـ لم نواف بنسخة مترجمة إلى اللغة العربية بكافة الإتفاقيات المبرمة مع الشركات رغم تكرار طلبنا لذلك .

يتعين الألتزام بما تم الإشارة إليه .

<u>تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الآخرى:</u>

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بتوجيه الشكر للسادة مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات على التقرير وكذلك السيد مراقب الحسابات الخارجي ، ثم أعطى سيادته الكلمة للسيدة المحاسبة/ عزه العزب سليمان لتتفضل سيادتها بعرض التقرير السنوي عن متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.
- أشارت السيدة المحاسبة / عزه العزب سليمان إلى أن سيادتها بصدد <u>عرض أهم المؤشرات والظواهر العامة لتقرير متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ عن القوائم المالية المستقلة</u>

<u>أولا</u> : بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ تم تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية تحت مسمى الشركة المصرية للاتصالات يسرى عليها – فيما لايرد بشأنه نص خاص – احكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتها التنفيذية وتعديلاتهما ، وتختص الشركة بإنشاء وتشغيل شبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية داخل الجمهورية وربطها بالمجال الدولى وفقاً للخطة التي يضعها الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات ، وتتبع الشركة لوزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وأصبحت الشركة المصرية للاتصات أول مشغل إتصالات متكامل في مصر في سبتمبر ٢٠١٧

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

المصرية للاتصالات

بعد أن أطلقت الشركة شبكة (WE) للمحمول ، وبلغ عدد العملاء نحو ٢،٣٠٠ مليون عميل ، وبلغ عدد المنافذ ٣٠٠ منفذ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ تقدم خدمات الاتصالات المتكاملة والمنتشرة في جميع انحاء الجمهورية .

ثانيا : نوجز أهم المؤشرات والظواهر العامة فيما يلي :

١- بلغ رأس مال الشركة نحو ١٧،١ مليار جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ ، مقابل ذات القيمة في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مقسماً إلى أسهم أسمية متساوية بواقع ١٠ جنيهات للسهم وتمتلك الدولة ٨٠% بعد طرح ٢٠% للإكتتاب العام خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٥ .

٢- أسفرت نتائج أعمال الشركة عن صافى ربح (بعد الضريبة) بلغ نحو ٥٥٨ مليون جنيه عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٣،٣٩٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بإنخفاض صافى ربح النشاط لنحو ٢،٨٣٤ مليار جنيه بنسبة ٨٣،٥% .

٣- إنخفاض صافى ربح النشاط لنحو ١،٣٩٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقابل نحو ١،٥٩١ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بنحو ١٩٨ مليون جنيه بنسبة ١٢،٤% ، وذلك على الرغم من إرتفاع مجمل ربح النشاط لنحو ٥،٧٦٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٤،٩٨٣ مليار جنيه بنحو ٧٨١ مليون جنيه وبنسبة ١٥،٧% عن عام ٢٠١٦ ، إلا أن إرتفاع إجمالي المصروفات والأعباء بنحو ٩٤٩ مليون جنيه بنسبة ٢٥،٣% أدى لإنخفاض صافى ربح النشاط .

٤- إنخفاض عدد العاملين الى ٣٨٩٩٧ عامل في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٤٠٤٥٩ عامل في ٢٠١٦/١٢/٣١ بعدد ١٤٦٢ عامل بنسبة ٣،٦% ، في حين تبين ارتفاع قيمة المنصرف الفعلى على الأجور الى نحو٤،٣٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٤،٠٥٦ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بنحو ٢٧٨ مليون جنيه بنسبة ٦،٩% ، وإنعكس ذلك على إرتفاع متوسط أجر العامل الشهرى إلى نحو ٩٢٦١ جنيه خلال عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٨٣٥٣ جنيه خلال عام ٢٠١٦ بنحو ٩٠٨ جنيها بنسبة ١٠،٩% .

٥- إنخفاض نسبة الأجور إلى تكاليف النشاط إلى ٤٤،٣% عام ٢٠١٧ مقابل ٥٨،٦% عام ٢٠١٦، كما إرتفعت إنتاجية الجنيه / أجر لنحو ٣،٦ جنيها عام ٢٠١٧ مقابل ٢،٩ جنيها عام ٢٠١٦ ، إلا إنه تبين إنخفاض ربحية الجنيه / أجر إلى نحو ١٣ قرشا عام ٢٠١٧ مقابل ٨٤ قرشا عام ٢٠١٦ .

٦- إنخفاض مؤشرات الربحية عام ٢٠١٧ بالمقارنة بعام ٢٠١٦ ، حيث تبين مايلى :

- إنخفاض نسبة هامش الربح (بعد الضريبة) الى ٣،٦% عام ٢٠١٧ مقابل ٢٨،٥% عام ٢٠١٦ .
- إنخفاض نسبة هامش مجمل الربح إلى ٣٧،١% مقابل ٤١،٨% ، مما يعكس إنخفاض قدرة الشركة على تحقيق أرباحها من النشاط الأساسى للشركة .
- إنخفاض نسبة العائد على إجمالي الإستثمار إلى ٢،١% عام ٢٠١٧ مقابل ١٢،٤ عام ٢٠١٦ ، وهو مايشير إلى إنخفاض ما تحققه الشركة من عائد على الأموال المستثمرة .
- إنخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية إلى ٢،٣% عام ٢٠١٧ مقابل ١٢،٩% عام ٢٠١٦ ، مما يشير إلى إنخفاض ما يضاف إلى حقوق الملكية للسهم .

٧- إنخفاض نسبة الإعتماد على التمويل الذاتي (نسبة التغطية الذاتية) إلى ٦٤،٤% في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٨٩% في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مما يشير إلى إنخفاض كفاية حقوق الملكية لتمويل الأصول غير المتداولة .

٨- إرتفاع نسبة القروض إلى حقوق الملكية إلى ٢٩،٧% في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ١٢،٧% في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مما يعكس ارتفاع الإعتماد على القروض في تمويل الإستثمارات .

٩- إنخفاض معدل تغطية الأصول الثابتة بالصافى لإجمالي القروض الى ٢،٣ مرة في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٤،٢ مرة في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مما يعكس إنخفاض قدرة الأصول الثابتة بالصافى على تغطية إجمالي القروض.

١٠- إنخفاض معدل تغطية الفوائد ، وإنخفاض معدل تغطية أعباء الدين إلى ٣,٦ مرة ، ٠,٧ مرة عام ٢٠١٧ مقابل ٤٩٦,٩ مرة ، ١,٥ مرة عام ٢٠١٦ مما يعكس إنخفاض قدرة الشركة على تغطية الفوائد وإنخفاض قدرتها على تغطية أعباء الدين.

١١- إنخفاض كل من نسبة التداول ، ونسبة السيولة السريعة إلى ٤٠,٧% ، ٠,٢% في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٧٧,٤% ، ٥,٤% في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مما يشير إلى إنخفاض قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة.

١٢- إنخفاض عدد السنترالات إلى ١٥١٧ سنترال في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ١٥٥٤ سنترال في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، وبلغت سعة أجهزة السنترالات نحو ١٩,٦ مليون خط في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل نحو ١٨,٩ مليون خط في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

١٣- إرتفعت نسبة إستغلال السعة المتاحة من الخطوط التليفونية الثابتة إلى ٥١,٤% في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٤٩,٢% في ٢٠١٦/١٢/٣١، وقد بلغ عدد المحافظات التي تنخفض بها نسبة إستغلال السعة المتاحة عن ٥٠% عدد ١٢ محافظة تتمثل نسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد محافظات الجمهورية البالغة ٢٧ محافظة في ٢٠١٧/١٢/٣١ في حين بلغ عدد الخطوط الخالية نحو ٩,٥٣٣ مليون خط مقابل ٩,٥٩٩ مليون خط في ٢٠١٦/١٢/٣١.

١٤- تكرار حدوث أعطال بالكوابل والكبائن حيث بلغ عدد حوادث سرقة الكوابل خلال عام ٢٠١٧ عدد ٢٢٦٨ حادثة تكبدت الشركة عنها خسائر بنحو ٥١,٨ مليون جنيه ، مقابل ٩٩٧ حادثة سرقى تكبدت الشركة عنها خسائر بنحو ١٧,١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٦ ، مما يعكس عدم توفير الحماية اللازمة لممتلكات الشركة وأصولها وقصور في الإجراءات الأمنية ببعض المناطق.

١٥- إنخفضت إجمالي عدد الدوائر التليفونية الدولية العاملة عبر الأوساط التراسلية المختلفة ٩٥,٢ ألف دائرة في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل نحو ٩٩,٧ ألف دائرة في ٢٠١٦/١٢/٣١ بعدد ٤,٥ ألف دائرة بنسبة ٤,٥%

١٦- إنخفاض إجمالي الحركة التليفونية الدولية المتبادلة الى ٣,١٠٠ مليار دقيقة عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٣,٧٥١ مليار دقيقة عام ٢٠١٦ بنحو ٦٥١ مليون دقيقة بنسبة ١٧,٧% .

١٧- إرتفاع نسب إستغلال السعات المتاحة على الكوابل البحرية في ٢٠١٧/١٢/٣١ إلا انه ما زال هناك طاقات عاطلة لدى الشركة على بعض الكوابل.

١٨- أدرجت الشركة المصرية بخطتها الاستثمارية لعام ٢٠١٧ نحو ٧,١٩٨ مليار جنيه ، وقد بلغ المنصرف الفعلى نحو ٧,١٥٤ مليار جنيه بنسبة ٩٩,٤% من المعتمد وبإنخفاض نحو ٤٤ مليون جنيه.

١٩- إفتقار دراسات الجدوى الإقتصادية لمشروع الكوابل البحرى (TE – NORTH) للكثير من أسس إعداد دراسات الجدوى وعدم إشتمالها على البرنامج الزمنى للتنفيذ وكافة الأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع سواء بمصر أو بفرنسا وكذا أعمال وتجهيز محطات الإنزال والبنية التحتية لعبور الكوابل بالأراضى المصرية وما يستلزم من الحصول على التصاريح والتراخيص اللازمة وهو ما أدى إلى زيادة التكاليف وتكبد الشركة لتكاليف لاداعى لها.

٢٠- لم يتم حصر كافة المبالغ المنصرفة فعليا على المشروع بالكامل حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ والمفترض أن تشمل المنصرف على تنفيذ المسارات الأرضية ، والمبانى ، والتصاريح والإستشارات المالية والفنية والقانونية ، وشرائط الخرائط ، وتكلفة إنشاء الكابل البحرى ، وتكاليف البنية التحتية ونقاط الإنزال بفرنسا ، ولم يتم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بقيمة المنصرف الفعلى حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ برغم تكرار مطالبة بذلك أكثر من مرة.

٢١- عدم دقة الدراسات السابقة لطرح بعض العمليات والتخطيط المسبق لها وفقا للحاجة والنظرة المستقبلية لأنشطة الشركة ، الأمر الذى أدى إلى إلغاء بعض العمليات بعد طرحها أو إسنادها ، إضافة أعمال مستجدة بعد التعاقد ، وزيادة بعض العقود الأمر الذى يكبد الشركة تكاليف وإجراءات لاداعى لها.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

٢٢- إسناد بعض العمليات بالأمر المباشر الأمر الذى يشير إلى ضياع مزايا الحصول على أفضل الشروط والأسعار.

٢٣- عدم الإنتهاء من تنفيذ بعض العمليات حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ والتي تم إسنادها منذ سنوات سابقة.

٢٤- إستغراق فترات طويلة بين طلب طرح بعض العمليات والموافقة عليه وبين الإسناد ، وما يتعلق بزيادة التكلفة المرتبطة بتلك العمليات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

٢٥- إسناد اعمال استشارات لذات الموضوعات لأكثر من مكتب إستشارى ويتم معظمها بالأمر المباشر.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بتوجيه الشكر للسادة ممثلى إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات على التقرير مشيراً سيادته إلى أنه وربما كنتيجة لضيق الوقت لم يشر التقرير السنوى عن متابعة وتقويم أداء الشركة إلى الإيجابيات وإكتفى التقرير بالإشارة إلى بعض السلبيات والتى يمكن لإدارة الشركة الرد عليها ، كما وجه سيادته الشكر للسيد مراقب الحسابات الخارجى.
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى وجود مشكلة متكررة فى الجمعية العامة وهو عدم توافر تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات والرد عليه من قبل الإدارة التنفيذية ضمن ملف الجمعية مشيراً سيادته إلى أنه لم يتقدم بأى أسئلة نظراً لعدم توافر تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بحيث يبدى سيادته تساؤلاته بشأنه مطالباً سيادته بضرورة تفادى هذه المشكلة مستقبلاً.
- توجه السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بالشكر إلى السيد المساهم على ملاحظته وطلب سيادته من مسئولى الجهاز المركزى للمحاسبات توفير تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات قبل فترة كافية من موعد إنعقاد الجمعية العامة للشركة حتى يتم عرضه على السادة المساهمين.
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات تضمن بعض النقاط التى يجب الرد عليها من جانب مجلس الإدارة للشركة حيث يعرض الرد على تلك الملاحظات على البورصة حتى يتمكن المساهمين من الإطلاع عليه كما أشار سيادته إلى أهمية توضيح موضوع تأجير الدوائر بين الشركة المصرية للإتصالات وشركة إتصالات مصر حيث أن شركة اتصالات مصر تحاسب عليها العميل بسعر ١٨٠١ جنيه في حين أن الشركة المصرية للاتصالات تحاسب عليها العميل بسعر ١٠ جنيه ، كما أشار سيادته إلى أن الشركة توقفت عن تسجيل الأراضى المخصصة لها منذ ثلاثة سنوات مقترحاً سيادته إنشاء شركة إستثمار عقارى بحيث يتم إستغلال هذه الأراضى حيث أن هناك أراضى تم الإستيلاء عليها.
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن مجلس الإدارة يعمل حالياً على دراسة موضوع الأراضى المخصصة للشركة ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بتقريري السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ على الساده المساهمين للتصويت وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

<u>القرار</u>

وافقت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع على ماورد بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات وتقرير مراقب الحسابات الخارجى حازم حسن KPMG عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ والإحاطة بالملاحظات المذكورة فى التقريرين.

ماجد ابراهيم





البند الثالث:

بشأن: النظر في إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

- إنتقل السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الثالث من جدول الأعمال والخاص بالنظر في إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.
- توجه أحد السادة المساهمين بالتهنئة للسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشركة على إطلاق شبكة المحمول متمنياً سيادته للشركة مزيد من التقدم والنجاح ثم أشار إلى أن لدى سيادته بعض الملاحظات بشأن بعض الأرقام الخاصة بنتائج الأعمال التي تضمنتها القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ موضحاً سيادته أن القوائم المالية للشركة تشير إلى زيادة بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى بنسبة ٣٧% حيث إرتفعت قيمة المديونيات من ١,٦ مليار جم إلى ٢,٢ مليار جم الأمر الذي يتطلب أن تولي الشركة مزيد من الإهتمام لتحصيل هذه المديونيات ، كما أشار سيادته إلى أنه من الملاحظ وجود إنخفاض في حقوق الملكية حيث إنخفضت من ٢٦,٢ مليار جم إلى ٢٤,٥ مليار جم مشيراً إلى أن سيادته قلق بشأن هذا الإنخفاض خاصة وأن حقوق الملكية تمثل ثروة المساهمين ومن ثم ينبغي العمل على تنميتها ، ثم أشار سيادته إلى أنه على الرغم من أن قائمة الدخل تشير إلى زيادة الإيرادات بنسبة ٣٠% عن العام السابق إلى أنه على الجانب الأخر إرتفعت التكاليف بشكل كبير حيث زادت مصروفات التشغيل بنسبة ١٢١% وكذلك إرتفعت التكاليف التمويلية بنسبة ١٢٨% بالرغم من عدم زيادة القروض ، أما فيما يخص إيرادات الشركات التابعة والشقيقة فقد إنخفضت بنسبة كبيرة بلغت ٩٣% على الرغم من عدم إنخفاض المبلغ المستثمر فيه بهذه الشركات كما أشار سيادته إلى أن هناك إنخفاض كبير في صافي الربح بنسبة ٨٤% محققاً عائد على حقوق الملكية بنسبة ٢,٣% هذا العام مقارنة بـ ١٣% في العام السابق وهو أمر غير جيد مشيراً سيادته إلى أهمية أن تعمل إدارة الشركة على تحسين نتائج الأعمال وبحث كافة السبل لتعظيم ثروة المساهمين.
- أشار أحد السادة المساهمين إلى أن المصرية للإتصالات تستثمر حوالي ٦ مليار جم في عدد (١١) شركة منهم شركتان خاسرتان مضيفاً سيادته أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لم يشر إلى ما تم بشأن هذه الأموال المستثمرة وما العائد على المساهمين من هذا الإستثمار.
- أشار السيد المحاسب / عاطف صبحي إلى أنه رداً على ما صرح به السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة للشركة في بند سابق من أنه يوجد تأخير في إصدار التقارير التي يعدها الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة أداء الشركة فإن سيادته يريد التنويه عن أن الجهاز المركزي للمحاسبات لا يتأخر في إصدار التقارير الدورية عن الشركة ويلتزم بدقة بمواعيد المراجعة ومواعيد تقديم التقارير.
- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

ماجد ابراهيم

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون





البند الرابع:

بشأن: النظر في إعتماد تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتحديد أتعابه السنوية عن هذا العام.

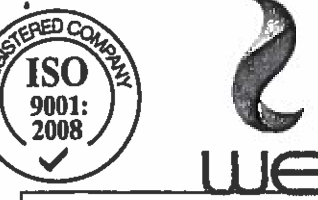
- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه سبق وأن وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤ على تعيين السيد الأستاذ / حازم حسن – الشريك الرئيسى لمكتب (KPMG) حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة المصرية للإتصالات ونظراً للمتغيرات التى طرأت على نشاط الشركة خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٧ بإضافة أنشطة خدمات التليفون المحمول وما يتطلبه هذا النشاط من تغيير نطاق المراجعة وزيادة إجراءات المراجعة والفحص للتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية الخاص به بالإضافة للتغيرات العديدة فى المعايير المحاسبية والجارى الإعداد لها والتى تتطلب إجراءات فحص إضافية لذا نقترح تحديد الأتعاب على النحو التالى :
- زيادة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية للعام المالى ٢٠١٨ بنسبة ٣٥ % عن العام المالى ٢٠١٧ لتصل إلى إجمالى مبلغ ٢,٠٦٠,٦٥٧ جنيه للعام المالى ٢٠١٨.
- إستمرار إسناد الخدمات الضريبية الخاصة بضرائب شركات الأموال وضرائب كسب العمل لمكتب حازم حسن – KPMG مع الإبقاء على الأتعاب المقابلة لتلك الخدمات كما هى بالعام السابق ٢٠١٧ وبدون زيادة وبإجمالى مبلغ ٥٨٠ ٢٣٩ جنيه للعام المالى ٢٠١٨ .
- إسناد خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة إلى مكتب / السيد عبانى بإجمالى مبلغ ٢٠٣,٥٠٠ جنيه للعام المالى ٢٠١٨ .
- أبدى السيد المساهم / إبراهيم السعيد إعتراضه على زيادة أتعاب مراقب الحسابات الخارجي بنسبة ٣٥% موضحاً سيادته أن هذه النسبة كبيرة جداً .
- أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى أن المعروض على الجمعية العامة فيما يخص زيادة أتعاب مراقب الحسابات الخارجي للشركة بنسبة ٣٥% يستند إلى أنه قد تم إضافة أنشطة جديدة على أعمال المراجعة تتعلق بالتليفون المحمول مضيفاً سيادته أن هذه الأعمال التي تم إضافتها كانت تتطلب الدخول في تعاقد جديد مع مراقب الحسابات بأتعاب أكبر مما هو معروض ولكن تم التفاوض مع مراقب الحسابات بحيث يتم ضم الأنشطة الخاصة بالمحمول إلى باقي أنشطة الشركة التي يتم مراجعتها على أن تكون نسبة الزيادة ٣٥% عن العام السابق ، مشيراً سيادته إلى أنه من الجدير بالذكر أن الأتعاب التي يتقاضاها مراقبي الحسابات في شركات المحمول العاملة بالسوق والتي يقتصر نشاطها على خدمة المحمول فقط أكبر من الأتعاب التي يتقاضاها مراقب حسابات المصرية للإتصالات علماً بأن أعمال المراجعة الخاصة بالشركة تتضمن كل من خدمات الثابت والجملة والمحمول
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن من الجدير بالذكر أيضا أن مراقب حسابات الشركة قد طلب في العام الماضي زيادة أتعاب المراجعة بنسبة ١٠% عن العام الأسبق إلا أنه تم تخفيض هذه النسبة لتكون ٥% فقط مضيفاً سيادته أن هذا العام تم إضافة حجم أعمال أكبر بدخول الشركة سوق المحمول الأمر الذي يتطلب إرتفاع نسبة زيادة الأتعاب عن العام السابق فضلاً عن أهمية الأخذ في الإعتبار إرتفاع الأسعار ، ثم قام سيادته بعرض القرار على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

جلال نحوى

ماجد إبراهيم

المصرية للاتصالات

حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على تجديد تعيين الأستاذ / حازم حسن (الشريك الرئيسي لمكتب حازم حسن – KPMG) مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، و تحديد أتعابه عن أعمال مراجعة القوائم المالية والخدمات الضريبية للشركة عن العام المالي ٢٠١٨ كالتالي:-

أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية للعام المالى ٢٠١٨ بزيادة الأتعاب بنسبة ٣٥ % عن قيمة أتعاب العام المالي ٢٠١٧	٢٠٦٠,٦٥٧ جنيه مصري
الخدمات الضريبية الخاصة بضرائب شركات الأموال وضرائب كسب العمل حيث سيتم الإبقاء على الأتعاب المقابلة لتلك الخدمات كما هى بالعام السابق ٢٠١٧ بدون زيادة.	٢٣٩,٥٨٠ جنيه مصري

كما قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إسناد خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة إلى مكتب / السيد عبانى بإجمالى مبلغ ٢٠٣,٥٠٠ جنيه مصري للعام المالي ٢٠١٨.

البند الخامس:

بشأن: النظر في إعتماد التغييرات التي تمت على تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات خلال الفترة السابقة

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه إيماءاً إلى المادة رقم (٢٣) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على أن " على مجلس الإدارة – إن لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلى – أن يعين أعضاء فى المراكز التى تخلو أثناء السنة ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين فى الفقرة السابقة العمل فى الحال إلى أن تنعقد الجمعية العامة التى تقرر تعيينهم أو تعيين آخرين بدلاً منهم ......) وبالنظر إلى التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨ والتي إعتمدتها الجمعية العامة العادية للشركة والتى من بينها إستقالة السيد الدكتور / إسكندر عادل إسكندر طعمة (عضو مستقل) من عضوية مجلس الإدارة وأضاف سيادته أن مجلس الإدارة قد وافق على تعيين السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنايني (كعضو مستقل) بمجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات، إعتباراً من ٢١ يونيو ٢٠١٧ على أن يتم إعتماد التعيين فى أقرب جمعية عامة عادية للشركة والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالإعتماد.
- أشارت السيدة المحاسبة / عبير طلعت إلى أهمية أن يؤخذ في الحسبان أن هناك تحفظ للجهاز المركزي للمحاسبات بشأن طريقة إختيار الأعضاء المستقلين والذي تمت الإشارة إليه في المذكرة المعروضة على الجمعية العامة غير العادية .
- ثم قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إعتماد التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:





(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات وهى كالتالى :
تعيين السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنايني (كعضو مستقل) بمجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات، إعتباراً من ٢١ يونيو ٢٠١٧.

البند السادس:

بشأن: النظر فى الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١

- إنتقل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الخاص بإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ حيث قام سيادته بعرض قرار إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

البند السابع

بشأن: النظر فى الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠١٨ فى إطار المسئولية المجتمعية للشركة تجاه المجتمع

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٧ سبق وأن وافقت الجمعية العامة العادية للشركة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع بحد أقصى مبلغ قدره ٧٠ مليون جنيه مصري للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ وذلك ليتم الصرف منها على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية خلال عام ٢٠١٧ وعليه فالأمر معروض على الجمعية العامة العادية للموافقة علـى إعتماد التبرعات التى تمت لعام ٢٠١٧ بإجمالي مبلغ ٦٢,٢٩٦,٢٣٢ (فقط اثنان وستون مليون ومائتى ستة وتسعون ألفاً ومائتى اثنان وثلاثون جنيهاً لاغير) والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حدود مبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصـرى (فقط مبلغ وقدره مائه وعشرون مليون جنيه مصرى لاغير) للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية خلال عام ٢٠١٨، ثم قام سيادته بعرض قرار إعتماد ما تم صرفه من تبرعات خلال عام ٢٠١٧ والموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود (١٢٠) مليون جنيه في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السـادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقـة على إعتماد تبرعات عام ٢٠١٧ والتى تبلغ ٦٢,٢٩٦,٢٣٢ جنيه مصرى (فقط وقدره إثنان وستون مليون ومائتى ستة وتسعون ألف ومائتان

إثنين وثلاثون جنيها لاغير) ، والموافقــة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حدود مبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصـرى (فقط مبلغ وقدره مائة وعشرون مليون جنيه مصرى لاغير) للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ليتم الصرف منها على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية خلال عام ٢٠١٨.

البند الثامن:

بشأن : النظر في تحديد بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه سبق وأن وافقت الجمعيه العامه العاديه للشركه بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨ على تحديد بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ كالآتى :
  - صافى بدل الحضور مبلغ ١٠٠٠ جنيه (فقط ألف جنيه مصرى) لكل عضو عن كل جلسة.
  - صافى بدل الإنتقال مبلغ ٤٠٠٠ جنيه (فقط أربعة الاف جنيه مصرى) لكل عضو عن كل جلسة.
  - صافى بدل حضـور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضـو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسى- مستعان به) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه (ألفان جنيه لاغير) عن كل جلسة .

  والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على إبقاء بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ كما هى علماً بأن هذه المبالغ لم يتم تغييرها منذ سنوات عديدة .
- ثم قام سيادته بعرض قرار الموافقة على إبقاء بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ كما هي على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقةعلى بقاء بدلات الحضور والإنتقال للساده أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ كما هى بالعام الماضى كالآتى :

- صافى بدل الحضور مبلغ ١٠٠٠ جنيه (فقط ألف جنيه مصرى) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافى بدل الانتقال مبلغ ٤٠٠٠ جنيه (فقط أربعة الاف جنيه مصرى) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافى بدل حضور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضـو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسى- مستعان به) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه (ألفان جنيه لاغير) عن كل جلسة .

البند التاسع:

بشأن : النظر في إعتماد عقود المعاوضة التي أبرمت مع الأطراف ذوى العلاقة والتي تشمل ولا تقتصر على مساهمي الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة - إن وجد والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع تلك الأطراف خلال العام الحالى ٢٠١٨.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقـود معاوضـة مع مساهمى الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعـة لهما (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك فى التصويت على قرارات المجلس فى شأن هذا العقد ، ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند

على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمى الشركه أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك فى التصويت على قرارات المجلس فى شأن هذا العقد .

البند العاشر

بشأن: النظر فى الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه سبق وأن وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٧ على مقترح حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ليكون كالأتي :

بالألف جنيه	بيــــان
٥٥٨ ٣٤٧	صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١
٢ ٣٣٧ ٦٤٥	أرباح مرحلة من العام السابق
٢ ٨٩٥ ٩٩٢	الاجمالى
	يوزع كالآتي:
٢٧ ٩١٧	إحتياطي قانوني
٤٢٦ ٧٦٨	نصيب المساهمين
٦٣٥ ٦٩٥	نصيب العاملين
٤٠٦٥٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١ ٨٠٠ ٩٦٢	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مبلغ ٢٥ قرش للسهم	

و الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن مقترح حساب توزيع الأرباح قد تضمن مبلغ يقدر بحوالي ٦٣٥ مليون جم كنصيب للعاملين من أرباح السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ في حين أن صافي الربح للعام الحالى مبلغ يقدر بحوالي ٥٥٨ مليون جم بما يعني أن الشركة قد سحبت من حساب الأرباح المرحلة والتي لم يتم توزيعها على المساهمين خلال السنوات السابقة لإجراء توزيعات على العاملين مضيفاً سيادته أن من المفترض وفقاً لهذا الإجراء ألا يتم توزيع أرباح على العاملين في العام القادم كما

أشار إلى أن سيادته بصفته مساهم بالشركة يريد حصته من الأرباح المرحلة موضحاً أن سيادته لم يقصد بذلك تخفيض نصيب العاملين من الأرباح بل زيادة نصيب السهم من التوزيعات .

- أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوي إلى أن الجهاز المركزي للمحاسبات لديه تحفظ بشأن مقترح حساب توزيع الأرباح حيث أن هذا المقترح لم يأخذ في الإعتبار عند إعداد قائمة المركز المالي للشركة قيمة الإحتياطي القانوني الأمر الذي يأتي بالمخالفة للمادة (١٩٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ كما خالف حساب التوزيع المقترح المادتين (٤٠) و (١٩٥) من القانون ١٥٩ ولائحته التنفيذية حيث تضمنت الأرباح القابلة للتوزيع عن العام قيمة أرباح رأسمالية وهي الأرباح المحققة من بيع الأصول أو التعويض عنها خلال العام حيث كان ينبغي فصل هذه الأرباح في بند مستقل والعرض على الجمعية العامة لإتخاذ القرار المناسب .
- طلب السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة توضيح الملاحظة الخاصة بالإحتياطي القانوني حيث أن مقترح حساب توزيع الأرباح قد تضمن بالفعل بند الإحتياطي القانوني .
- أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوي إلى أن الإحتياطي القانوني كان من المفترض أن يتم خصمه وإضافته على حساب الإحتياطيات ويظهر في قائمة الدخل .
- أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى إمكانية أن يقترح الجهاز المركزي للمحاسبات القيد المحاسبي الملائم في هذا الشأن بحيث يتم تطبيقه في السنوات القادمة .
- قامت السيدة المحاسبة / عبير طلعت بإقتراح القيد المحاسبي الملائم في هذا الشأن .
- أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى أنه سيتم العمل على تطبيق القيد المحاسبي المقترح في السنوات القادمة .
- أشارت السيدة المحاسبة/ نوال مصطفى المحلاوي إلى أن مجلس الإدارة مسئول عن تجنيب الإحتياطي القانوني بنسبة ٥% من صافي الربح عن العام، ثم أشارت سيادتها إلى أنه لم يرفق بمقترح حساب توزيع الأرباح تقرير مراقب الحسابات بشأن النسبة التي سيتم توزيعها من الأرباح الرأسمالية ، كما تضمنت الأرباح المقترح توزيعها عن عام ٢٠١٧ الأرباح المرحلة منذ سنوات - وذلك بالمخالفة للمادتين رقمي (١٩١ ، ١٩٤) من اللائحة التنفيذية من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اللتان حددتا الأرباح القابلة للتوزيع بأنها " الأرباح الناتجة عن العمليات التى باشرتها الشركة خلال السنة المالية مستنزلاً منها ما يكون قد لحق برأسمال الشركة من خسائر فى سنوات سابقة وبعد تجنيب الإحتياطى القانونى والنظامى " ، وكذا بالمخالفة للمادة (٦٠) من النظام الأساسي للشركة التي حددت كيفية توزيع الأرباح الصافية على العاملين والمساهمين ثم مجلس الإدارة ، الأمر الذي ترتب عليه إقتراح توزيع نحو ٦٣٦ مليون جم على العاملين وهو ما يمثل الحد الأقصى المنصوص عليه وفقاً للقانون موضحة سيادتها أن هذا المبلغ يعادل ما نسبته ١١٤% من صافي الأرباح البالغة نحو ٥٥٨ مليون جم ، هذا فضلاً عن تخصيص مبلغ قدره ٤,٦٥ مليون جم لأعضاء مجلس الإدارة على الرغم من عدم كفاية أرباح العام القابلة للتوزيع في حين تضمن مقترح التوزيع تخصيص مبلغ ٤٢٧ مليون جم فقط للمساهمين بما يعادل ٢٥ قرش للسهم حيث أنه من المفترض أن يتم إجراء التوزيعات من صافي الأرباح الناتجة عن التشغيل بعد تجنيب الإحتياطي القانون وليس التوزيع من الأرباح المرحلة حيث أشارت سيادتها إلى أن الأرباح المرحلة والتي لم يتم توزيعها على المساهمين خلال السنوات السابقة هي ضمن حقوق الملكية الخاصة بهم ويجب ألا يشاركهم فيها دونهم .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن من الجدير بالذكر أنه كان من المقرر من قبل مجلس الإدارة أن يتم توزيع أرباح على المساهمين بقيمة أكبر من تلك المنصوص عليها في مقترح حساب التوزيع إلا أنه خلال الشهر الماضي سنحت فرصة إستثمارية هامة جدا للشركة وحاكمة في مجال الكوابل البحرية مما يحقق تأمين إيرادات مستقبلية من أعمال الكوابل البحرية وكذلك تحقيق عائد قصير الأجل على تلك الفرصة الإستثمارية فضلاً عن أن عدم الدخول في هذا الإستثمار قد يؤثر سلباً

ماجد ابراهيم

على نشاط الشركة في مجال الكوابل البحرية وقد يضعها في موقف تنافسي غير جيد ، لذا إرتأى مجلس الإدارة أهمية إغتنام هذه الفرصة الإستثمارية الكبرى حرصاً على الصالح العام للشركة في الأجل الطويل ، مضيفاً سيادته أنه لتمويل هذا الإستثمار فقد إقتضى الأمر تخفيض قيمة الأرباح الموزعة وذلك لتوفير التمويل اللازم للفرصة الاستثمارية المشار إليها دون زيادة الدين الحالي للشركة وبناءاً عليه إتخذ المجلس قراره بتعديل مقترح حساب توزيع الأرباح على النحو المعروض على الجمعية على الرغم من أنه كان من المتوقع أن يكون هناك إعتراض من جانب بعض المساهمين الحاضرين بالجمعية العامة العادية للشركة ، مشيراً سيادته إلى أنه دون الدخول في تفاصيل كثيرة مراعاة لأمور تتعلق بالإفصاح فإنه ستكون هناك أخبار جيدة بشأن هذا الموضوع في الأيام القليلة القادمة ، ثم أشار سيادته إلى أنه وفقاً للقانون فإن توزيع الأرباح سيكون خلال شهر من إنعقاد إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة ، ثم قام سيادته بعرض قرار مقترح حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ طبقاً لما يلى :

بيـــــان	بالألف جنيه
صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١	٥٥٨ ٣٤٧
أرباح مرحلة من العام السابق	٢ ٣٣٧ ٦٤٥
الاجمالى	٢ ٨٩٥ ٩٩٢
يوزع كالآتى:	
إحتياطي قانوني	٢٧ ٩١٧
نصيب المساهمين	٤٢٦ ٧٦٨
نصيب العاملين	٦٣٥ ٦٩٥
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٤ ٦٥٠
أرباح مرحلة للسنة التالية	١ ٨٠٠ ٩٦٢

وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ مبلغ ٢٥ قرش للسهم

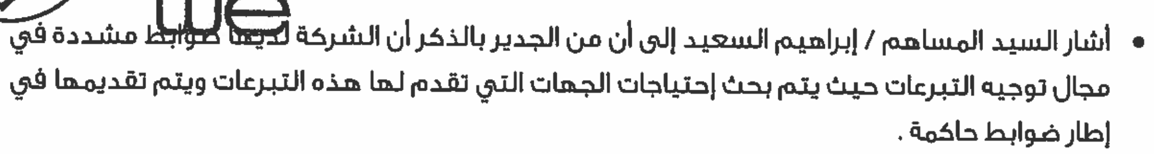
البند الحادي عشر:

بشأن: النظر فى إعتماد قرار إنشاء مؤسسة المصرية للإتصالات لتنمية المجتمع

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن المصرية للإتصالات لديها مبادرات عديدة في مجال المسئولية المجتمعية من خلال قطاع المسئولية المجتمعية بالشركة وذلك إيماناً بدور الشركة تجاه المجتمع حيث تقدم الشركة المساندة والدعم في عدد من المجالات التنموية من خلال إطلاق العديد من المبادرات على مستوى عدة محاور على رأسها محور الصحة والتنمية والتعليم وتمكين الشباب والمرأة وغيرها وبناءاً عليه إرتأى المجلس تأسيس مؤسسة المصرية للإتصالات لتنمية المجتمع بحيث تتولى هذه المؤسسة مباشرة الدور المجتمعي للشركة بشكل إستراتيجي أسوة في ذلك بالشركات العالمية مضيفاً سيادته أن هذا الأمر من شأنه أن يؤثر إيجابياً على صورة الشركة لدى العملاء مشيراً سيادته إلى أنه بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٨ وافق مجلس الإدارة من حيث المبدأ على مقترح إنشاء مؤسسة المصرية للإتصالات للمسئولية المجتمعية مع تفويض الإدارة التنفيذية في البدء بإتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن ثم بتاريخ

٢٠١٧/١٠/٣٠ صدر قرار المجلس بالموافقة على تأسيس المؤسسة وقد كلف المجلس الإدارة التنفيذية بإعداد مقترح لتشكيل مجلس أمناء المؤسسة على أن يتم عرض المقترح النهائى مرة أخرى على المجلس بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بتنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى لإصدار الموافقة النهائية على إجراءات التأسيس مضيفا سيادته أنه سيتم إنشاء هذه المؤسسة دون أن تتحمل الشركة أعباء إضافية بخلاف الموازنة المخصصة للمسئولية المجتمعية ، والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بإعتماد قرار إنشاء مؤسسة المصرية للإتصالات لتنمية المجتمع.

- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أن قرار تأسيس مؤسسة المصرية للإتصالات لتنمية المجتمع هو قرار صائب و مطلب للمساهمين منذ فترة طويلة وذلك إعمالاً لدور الشركة تجاه المجتمع ، مشيراً سيادته إلى أهمية أن تكون هذه المؤسسة مشهرة بوزارة التضامن الإجتماعي ولها مجلس أمناء خاص بها بحيث يرأسه السيد الدكتور / رئيس مجلس الإدارة على أن تكون المساهمة في إدارة هذه المؤسسة من منطلق العمل التطوعي حيث أن العمل الخيري لا يتطلب الحصول على أجر مشيراً إلى أنه ونظراً لخبرة سيادته في مجال العمل الإجتماعي والخيري فهناك أوجه عديدة تحتاج للمساندة والدعم حيث أشار سيادته إلى أهمية عمل دراسة بشأن تحديد الجهات الأكثر إحتياجاً في المجتمع لتقديم الدعم حيث ذكر سيادته مثلاً لذلك ببعض قرى الصعيد التي تعاني من الكثير من المشكلات ومنها تكلفة توفير العلاج مشيراً سيادته إلى أنه بعد أن يتم إشهار هذه المؤسسة في وزارة التضامن الإجتماعي سيتم الصرف على المبادرات التي ستتبناها هذه المؤسسة في مجال تنمية المجتمع من موازنة المسئولية المجتمعية على أن يعرض على الجمعية العامة العادية للشركة سنوياً تقرير عن أداء هذه المؤسسة والمبادرات التي تم إطلاقها ، كما توجه سيادته بالشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشركة على إتخاذ هذا القرار الصائب الذي من شأنه أن يحسن من صورة الشركة ويعظم من القيمة الأسمية لها بالبورصة .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن سيادته يطمئن السادة المساهمين بأن مجلس أمناء مؤسسة المصرية للإتصالات لتنمية المجتمع سيكون تطوعي ولن يتقاضى أجر مقابل هذا العمل حيث أنها مؤسسة غير هادفة للربح ، أما فيما يخص العاملين بهذه المؤسسة فسيتم الإستفادة من العاملين بالشركة من خلال إنتداب نفس العاملين من داخل قطاع المسئولية المجتمعية للعمل بهذه المؤسسة ومن ثم لن تتحمل الشركة أية أعباء إضافية فيما يخص التعيينات .
- أشار السيد المحاسب / عاطف صبحي إلى أنه سبق وأن تم طرح موضوع إنشاء مؤسسة للمسئولية المجتمعية من قبل وكان للجهاز المركزي للمحاسبات تحفظ في هذا الشأن وتم تقديم مذكرة من الجهاز في هذا الشأن ولا يزال الجهاز لديه تحفظ بشأن إنشاء هذه المؤسسة موضحا سيادته أن الجهاز لا يمانع أن تتبرع الشركة لخدمة المجتمع إعمالاً لدور الشركة المجتمعي ولكن الجهاز يعارض قرار إنشاء المؤسسة خشية أن تكون مدعاه لاهدار أموال الشركة حيث يتطلب الأمر وجود ضوابط حاكمة منعاً لأية مخالفات لذا فان الجهاز يرى أنه قد يكون من الأفضل أن توجه الشركة التبرعات التي سيتم الموافقة عليها من الجمعية العامة للجهات المتخصصة في هذا الشأن حيث أن هذا المجال لا يتعلق بنشاط الشركة .
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أنه رداً على ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات فإن إشهار هذه المؤسسة بالتضامن الإجتماعي يضمن إحكام الرقابة على أداء هذه المؤسسة بما يمنع أي مخالفات أو تجاوزات .



- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن من الجدير بالذكر أن الشركة لديها ضوابط مشددة في مجال توجيه التبرعات حيث يتم بحث إحتياجات الجهات التي تقدم لها هذه التبرعات ويتم تقديمها في إطار ضوابط حاكمة .
- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إنشاء مؤسسة المصرية للإتصالات لتنمية المجتمع على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)
قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على إعتماد قرار إنشاء مؤسسة المصرية للإتصالات لتنمية المجتمع.

<u>وفيما يلي مذكرة إبداء رأي الجهاز المركزي للمحاسبات على موضوعات الجمعية العامة العادية:-</u>

إلى السادة المساهمين.

الشركة المصرية للإتصالات

إيماءاً إلى دعوة رئيس مجلس إدارة الشركة الواردة إلينا بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧ بشأن حضور الجمعية العامة العادية للشركة المقرر إنعقادها بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٩ ، وفيما يخص الموضوعات المدرجة بجدول أعمال الجمعية نشير إلى ما يلي:-

١ـ مخالفة المادة (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ حيث خلا تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٧ من إيضاح مدى تأثير توزيع الارباح – بند (١٠) بجدول أعمال الجمعية العامة – على إلتزامات الشركة النقدية فى مواعيدها .

٢ـ مخالفة كلاً من المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والبند (٣/٣/٢) من الدليل المصرى لحوكمة الشركات لعام ٢٠١٦ حيث تبين عدم الإفصاح عن :-

أ . كافة ما تقاضاه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة وكذا المزايا العينية التى يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الادارة للعرض على الجمعية العامة .

ب . المبالغ التى انفقت على الدعاية فى أى صورة كانت .

الأمر الذي يستلزم الإلتزام بتطبيق نصوص القانون وقواعد الحوكمة بشأن ما سبق .

٣ـ عدم صحة مبلغ التبرعات المدرج بتقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٧ بنحو ١٢٠ مليون جنيه وصحته ٦٢,٣ مليون جنيه.

مما يستوجب تدارك ذلك .

٤ـ مخالفة المادة (١٩٢) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ حيث تضمن مقترح توزيع الأرباح لعام ٢٠١٧ قيمة الإحتياطي القانوني البالغ نحو ٢٨ مليون جنيه ، حيث لم يؤخذ في الإعتبار عند إعداد قائمة المركز المالي للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

يتعين الإلتزام بنصوص القانون المشار إليه في هذا الشأن .

٥ـ مخالفة كلاً من المادتين (٤٠) ، (١٩٥) من القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ ولائحته التنفيذية على الترتيب ، حيث تضمنت الأرباح القابلة للتوزيع عن عام ٢٠١٧ قيمة كل من الأرباح المحققة عن بيع الأصول الثابتة أو التعويض عنها خلال العام ، دون فصلهما ببند مستقل للعرض على الجمعية العامة لإتخاذ القرار المناسب بشأنهما ، كما لم يرفق بإقتراح التوزيع تقرير من مراقب الحسابات بشأن النسبة التى توزع من الأرباح الرأسمالية .

<u>نوصي بالإلتزام بنصوص القانون المشار إليه.</u>

٦. تضمنت الأرباح المقترح توزيعها عن عام ٢٠١٧ الأرباح المرحلة منذ سنوات - وذلك بالمخالفة للمادتين رقمي (١٩١ ، ١٩٤) من اللائحة التنفيذية من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اللتان حددتا الأرباح القابلة للتوزيع بأنها " **الأرباح الناتجة عن العمليات التى باشرتها الشركة خلال السنة المالية مستنزلاً منها ما يكون قد لحق برأسمال الشركة من خسائر فى سنوات سابقة وبعد تجنيب الإحتياطى القانونى والنظامى** " ، وكذا بالمخالفة للمادة (٦٠) من النظام الأساسي للشركة التي حددت كيفية توزيع الأرباح الصافية على العاملين والمساهمين ثم مجلس الإدارة - الأمر الذي ترتب عليه إقتراح توزيع :-

أ- **نحو ٦٣٦ مليون جنيه** على العاملين والذي يمثل الحد الأقصى المنصوص عليه بالقانون المشار إليه والذي يعادل نحو ١١٤% من صافي أرباح العام البالغة نحو ٥٥٨ مليون جنيه .

ب- **نحو ٤,٦٥ مليون جنيه** لمجلس الإدارة بالرغم من عدم كفاية أرباح العام القابلة للتوزيع - وفقاً للمادتين المشار إليهما بعاليه - لتوزيع تلك الأرباح.

وذلك في الوقت الذي تضمن المقترح صرف نحو ٤٢٧ مليون جنيه فقط للمساهمين (بما يعادل نحو ٠,٢٥ جنيه فقط للسهم الواحد) ، مما يعد تغولاً على حقوق المساهمين أصحاب رأس المال والذين يتحملون مخاطر نتائج أعمال الشركة ، حيث أن الأرباح المرحلة والتي لم يتم توزيعها على المساهمين خلال السنوات السابقة هي ضمن حقوق الملكية الخاصة بهم ويجب ألا يشاركهم فيها دونهم .

نوصي بمعالجة ما سيتم صرفه للعاملين ومجلس الإدارة من أرباح بما يتفق ونصوص القانون .

٧. **بشأن البند الخاص بإنشاء مؤسسة المصرية للإتصالات لتنمية المجتمع** ، نحيط علم حضراتكم بأنه سبق وأن تحفظ الجهاز على ذلك الأمر ضمن تقريره على القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠١١/٩/٣٠ ، وذلك بناء على موافقة مجلس إدارة الشركة خلال عام ٢٠١١ على إنشاء ذات المؤسسة يكون من مهامها توزيع التبرعات المصرح بها من الجمعية العامة للشركة بالإضافة إلى تلقي تبرعات من جهات آخرى ، وفي هذا الشأن نشير إلى ما يلي :-

أ- أن هذا النشاط الخيري ليس ضمن أغراض الشركة المثبتة بالنظام الأساسي لها وأن موضوع إدارة ذلك النشاط بعيد كل البعد عن أنشطة الشركة المختلفة المنوطة به ، خاصة وان الشركة تقوم بمسئوليتها المجتمعية بقيامها بالتبرع للجهات المستحقة بتلك المبالغ .

ب- سيترتب على إنشاء تلك المؤسسة صرف جانب من تلك الأموال في أغراض ليس لها علاقة بأهداف التبرع الذي تمت الموافقة عليه من الجمعية ، يتمثل في أجور ومرتبات العاملين والقائمين على إدارة المؤسسة ، حتى وإن كان الغرض منها أعمال خيرية ولا تهدف إلى الربح .

ج- ضعف الرقابة الفعالة على أعمال تلك المؤسسة في ظل عدم خضوعها لرقابتنا المباشرة .

نوصي بسرعة تدارك الأمر وفقاً لما سبق أن أوصينا به من قبل ، مع توجيه تلك التبرعات للجهات المستحقة فعليا .

ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه عبارات الشكر والتقدير لجميع الساده الحضور والعاملين بالشركة متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والرقى

****

هذا وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعة التاسعة والنصف صباحاً من نفس اليوم.





جامعي الأصوات:

١. الأستاذ / حسين محمد حسـين — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

أمين سر الجمعيه:

– الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد — مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

مراقب الحسابات مؤسسة KPMG حازم حسن:

– السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ — شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)



الجهاز المركزي للمحاسبات:

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى — القائم بإعمال مديرة الإدارة وكيل الوزارة

٢. السيدة المحاسبة / وفاء محمد يوسف — وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

١. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن — وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

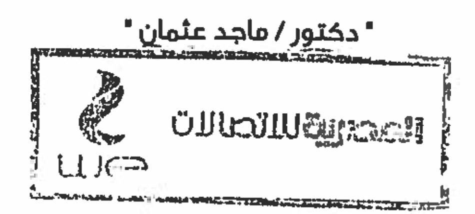
٢. السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين — وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

٣. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز — مدير عام نائب مدير الإدارة



رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعيـة العامـة

" دكتور / ماجد عثمان "

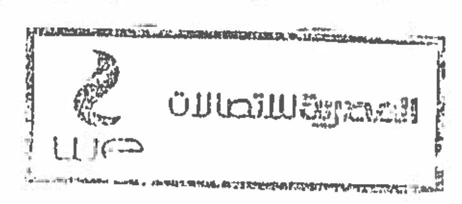


إقـــــرار

أقر أنا/ ماجد إبراهيم عثمان – بصفتي رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات بأنني مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد، وذلك في مواجهة الغير والمساهمين بالشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعيـة العامـة

" دكتور / ماجد عثمان "



٧٧

- المعتمد من جريدة النشر جريدتا الأهرام والشروق إخطار أول لسنة
- تفويضات الحضور والاستيفاء الانتخابي ومراقبي الحسابات
- شركاء الجهد الاستثماري
- شئون الحضور

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
قطاع الشئون القانونية
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

ISO 9001 REGISTERED

صورة طبق الأصل

أقرانا / أحمد سيد إبراهيم محمد محمد بطاقة رقم: ٢٧٨١٢٠٦٢٩٨٠١٢٢١٢١٧٧

بصفتي/ مفوض بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة المصرية للاتصالات

المنعقد بتاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠١٨ وذلك تحت مسئوليتي ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

وبأنني مفوض في تسليم واستلام المحضر.

وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (..........) بموجب إيصال رقم (٨٠٤٤٥٧) مجموعة

رقم (٢٠١١٢٢) بتاريخ ٨٥ / ٥ / ٢٠١٨ والمقدم للهيئة بتاريخ: ١٥ / ٥ / ٢٠١٨

توقيع مقدم الطلب

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسئولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة: ....

المحامي	مدير الإدارة	المدير العام
سيد عبد الحميد	١٥/٥	١٥/٥





المصرية للاتصالات

الشركة المصرية للإتصالات ش.م.م
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩

بناءاً على قرار مجلس إدارة الشركة والدعوة الموجهة من السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان – رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للإتصالات، عقدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمى الشركة المصرية للإتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠١٨ فى تمام الساعة الثامنة صباحاً يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بالعنوان – مبنى المؤتمرات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوى وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسل في الدعوة ، وقد حضر الإجتماع كل من :

أولاً : السادة / أعضاء مجلس الإدارة الآتي أسمائهم:

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان — رئيس مجلس الإدارة و رئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة
٢. السيد المهندس / أحمد محمد حمدى البحيري — العضو المنتدب و الرئيس التنفيذى للشركة و عضو مجلس الإدارة
٣. السيد اللواء ا.ح / أشرف محمد سعيد حليم فريد — عضو مجلس الإدارة
٤. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو على — عضو مجلس الإدارة
٥. السيد الدكتور / حسين يسرى محمد جمال الدين — عضو مجلس الإدارة
٦. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات — عضو مجلس الإدارة
٧. السيد المهندس / محمد حسن شمروخ جمعة — عضو مجلس الإدارة
٨. السيد المهندس / عمرو عبد الرشيد منصور — عضو مجلس الإدارة
٩. السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنايني — عضو مجلس الإدارة
١٠. السيد الأستاذ / محمد عبد اللطيف عطية — عضو مجلس الإدارة

واعتذر عن عدم الحضور من السادة أعضاء المجلس:

١. السيد الأستاذ / محمد هانى سيف النصر — عضو مجلس الإدارة

ثانياً : الجهات الحكومية:

حضر ممثل الهيئة العامه للرقابة المالية:

السيدة الأستاذة / عبير كمال الدين حنفى — مدير إدارة التقارير المالية

واعتذر عن عدم الحضور:

ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

ثالثاً : المساهمون:

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين لاجتماع الجمعية العامة غير العادية.

وحضر ممثلا عن الحكومة:

السيد المستشار / شريف الشاذلى — رئيس أمانة الشئون التشريعية بمجلس الوزراء

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

المصرية للاتصالات
we




رابعاً : مراقبى الحسابات :

حضر الإجتماع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى :

السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الإتصالات :-

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى	القائم بإعمال مديرة الإدارة و وكيل الوزارة
٢. السيدة المحاسبة / وفاء محمد يوسف	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٣. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٤. السيدة المحاسبة / ماجدة صبحى محمد	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٥. السيدة المحاسبة / نللى نعمان فهمى	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

كما حضر من مكتب حازم حسن KPMG (مراقب حسابات الشركة) :

السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ أحمد إبراهيم	الشريك بمؤسسة (KPMG) – حازم حسن

كما حضر الإجتماع :

السيد المستشار / محمد رجائى أحمد عيسى	نائب رئيس مجلس الدولة – المستشار القانونى للشركة

وتنفيذا لحكم الماده رقم (٢١١) من اللائحه التنفيذية لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تولى رئاسة الإجتماع السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان رئيس مجلس الإدارة وإقترح سيادته ترشيح أمين سر الإجتماع وفارزا الأصوات وفقاً لما يلى :

أمين السر:

الأستاذ / أحمد عبد الله احميد	مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

فارزا الأصوات كلاً من:

١. الأستاذ / حسنين محمد [illegible]	رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى	رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

وتنفيذاً لحكم المادة رقم (١٠٦) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السيد / مراقب الحسابات من صحة اجراءات الدعوة.

كما قاما بالاشتراك مع السادة فارزا الأصوات بمراجعة كشوف الحضور للسادة/ المساهمين بالشركة وقد تبين من كشف الحضور أن المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع يملكون (١٤٠٥ ٣٦٨ ١٦٢) سهم من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصرية للإتصالات البالغ عـددها (١٧٠٧ ٠٧١ ٦٠٠ سهم) أى أن نسبة الحضور (٨٢,٣٢ %) تقريباً

وبذلك يكون الإجتماع قد إستوفى الشروط القانونية اللازمة لصحة انعقاده .

وهنا أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية صحة انعقاد الإجتماع ، ورحب سيادته بالسادة الحاضرين، ثم دعى سيادته الجمعية العامة غير العادية لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالى:

النظر في الموافقة على تعديل نص المادة رقم (٢١) من النظام الاساسي للشركة

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أنه تم دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للإتصالات للإنعقاد اليوم للنظر فى الموافقة على تعديل المادة رقم ٢١ من النظام الأساسى للشركة ، حيث قام سيادته بعرض التعديل المقترح على المادة المشار إليها، ثم تساءل سيادته عما إذا كان هناك أى ملاحظات للسادة المساهمين على التعديل المقترح.
- كما أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أن التعديل المقترح على المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة هو حذف فقرة من نص البند رقم (٢) من هذه المادة والتي تنص على (أو مدير أو

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون




موظف رئيسى أو عضو مجلس إدارة) وكذا حذف نص البند رقم (٥) من المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة والذى ينص على (ألا يكون عضو مجلس إدارة مشترك فى إحدى الشركات العامله مع الشركة أو أن يكون له إرتباط وثيق بأحد أعضاء مجلس الإدارة من خلال مشاركته فى إحدى الشركات أو الجهات الأخرى) ثم طلب سيادته من السيد المستشار / محمد رجائى المستشار القانونى للشركة إعطاء مزيد من التوضيح حول التعديل المقترح .

- أشار السيد المستشار / محمد رجائى إلى أنه بالإشارة إلى ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات المتعلقة بمخالفة التعديل المقترح للمادة رقم (٩٥) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن سيادته يرى أن موافقة الجمعية العامة للشركة على عضو مجلس الإدارة يتضمن فى حد ذاتة الملائمة مع نص المادة رقم (٩٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتى تنص على أنه (لا يجوز لعضو مجلس ادارة الشركة المساهمة ان يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى او ادارى بأية صورة كانت فى شركة مساهمة اخرى الا بترخيص من الجمعية العامة للشركة التى يتولى عضويه مجلس ادارتها) الأمر الذى يعنى أن الجمعية العامة للشركة هى الجهة المختصة بالموافقة على تعيين عضو مجلس الإدارة بإعتبارها صاحبة السلطة العليا بالشركة وقراراتها هى قرارات نافذة.
- تساءل السيد المساهم / إبراهيم السعيد عن الفارق بين نص المادة (٢١) من النظام الأساسى للشركة قبل التعديل وبعد التعديل المقترح حيث أشار سيادته أنه لا يعلم الغرض من التعديل، مشيراً إلى أن سيادته يرى أن التعديل المقترح لم يأتى بجديد على نص المادة.
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أن التعديل المقترح يتضمن حذف البند رقم (٥) من نص المادة رقم ٢١ من النظام الأساسى للشركة قبل التعديل ، متسائلاً سيادته عما إذا كان السيد المساهم / إبراهيم السعيد موافق على التعديل المقترح .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن سيادته موافق على التعديل المقترح .
- تساءل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية عما إذا كانت هناك أى مقترحات أو ملاحظات أخرى للسادة المساهمين؟
- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلى (ممثل الحكومة) إلى عدم وجود مانع من الموافقة على التعديل المقترح، مشيراً سيادته إلى أنه يستحسن أن يتضمن التعديل المقترح النص صراحة على وجوب إمتناع عضو مجلس الإدارة المستقل عن التصويت على أى قرار متعلق بالجهة التى يعمل أو يساهم بها منعاً لتعارض المصالح .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أن منع تعارض المصالح هو أمر معمول به فى الشركة تماشياً مع قواعد الحوكمة إلا أنه لا يوجد ما يمنع من النص صراحة على ذلك بالتعديل المقترح.
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أن سيادته فهم من التعديل المقترح أنه ينتخب ثلاث أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة من خلال المساهمين من غير الدولة والذين يمثلون نسبة ٢٠% وتمتنع النسبة الحاكمة الممثلة فى الدولة عن التصويت ويكون التصويت فقط للمساهمين من حملة الأسهم من غير الدولة، متسائلاً عما إذا كان التصويت على إنتخاب الأعضاء المستقلين سيكون فقط من المساهمين من غير الدولة أم سيكون لكافة حملة الأسهم سواء من القطاع الخاص أو الدولة مالكة النسبة الحاكمة بالشركة .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أن التصويت على إختيار الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة سيكون للجمعية العامة بالكامل سواء الدولة أو مساهمى الأقلية من غير الدولة.
- أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى – القائم بإعمال مديرة الإدارة و وكيل الوزارة إلى أن الجهاز المركزى للمحاسبات له بعض الملاحظات حول التعديل المقترح منها أهمية أن يتماشى التعديل المقترح مع نص المادة رقم (٩٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ومع البند رقم ٢/٢/١ من دليل حوكمة الشركات، مشيرة سيادتها إلى أن بعض بنود المادة (٢١) من النظام الأساسى المقترح تعديلها تحتاج إلى بعض التعديلات حتى تتماشى مع البند رقم ٢/١ من دليل حوكمة الشركات حيث أن المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة لم




تتضمن النص على أنه ينبغي أن لا يكون العضو المستقل من كبار العاملين بالشركة وألا يكون أيضاً من مستشاريها أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه وألا تربط العضو المستقل علاقة قرابة أو صلة نسب بأى من مساهميها وألا يكون مساهم بالشركة، مشيرة سيادتها إلى أنه تبين أن هناك بعض من السادة الأعضاء المستقلين بمجلس إدارة الشركة يمتلكون عدد من الأسهم بالشركة ، بالإضافة إلى النص على ألا تتجاوز عضوية العضو المستقل بالمجلس ٦ سنوات متتالية كحد أقصى وإلا أصبح عضو غير مستقل، مشيرة سيادتها إلى أنه وبما أن الجمعية العامة غير العادية بصدد النظر فى تعديل نص المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة فمن الممكن النظر فى تعديل بعض بنود المادة المشار إليها بحيث تتماشى مع قواعد حوكمة الشركات السابق الإشارة إليها.

- تساءل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية عما إذا كان للسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات مقترح محدد للتعديلات حتى يمكن أخذه فى الإعتبار .
- أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى إلى أنه يمكن تعديل فقرات المادة ٢١ من النظام الأساسى والتى لم يتم التعرض لها بالتعديل ضمن التعديلات المقترحة بحيث تتماشى نصوص تلك الفقرات مع قواعد حوكمة الشركات، مشيرة سيادتها إلى أنه لا مانع من دراسة ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الشأن على أن يتم لاحقاً تعديل المادة وفق ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية بعرض مقترح تعديل المادة ٢١ من النظام الأساسى للشركة على السادة المساهمين للتصويت.
- طلبت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى إدراج مذكرة الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن التعديل المقترح على نص المادة رقم ٢١ من النظام الأساسى للشركة بمحضر الإجتماع.

رأى إدارة مراقبة حسابات الإتصالات بالجهاز المركزى للمحاسبات على التعديل المقترح على نص المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة

١- أن إقتراح حذف كل من الفقرتين التاليتين " ألا يكون مدير أو موظف رئيسي أو عضو مجلس ادارة لدى ...... " من البند رقم (٢) ، " ألا يكون عضو مجلس ادارة مشترك فى أحد الشركات العاملة مع الشركة أو أن يكون له ارتباط وثيق بأحد اعضاء مجلس الادارة من خلال مشاركته فى إحدى الشركات أو الجهات الاخرى "من بند رقم (٥) ، يتعارض مع كل من :

المادة رقم (٩٥) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتى تقضى بأنه " لا يجوز لعضو مجلس ادارة الشركة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت فى شركة مساهمة اخرى إلا بترخيص من الجمعية العامة للشركة التى يتولى عضوية مجلس ادراتها".

البند رقم ١/٢/٢ من دليل حوكمة الشركات الصادر فى ٢٠١٦ الذى يتضمن " عند اختيار الاعضاء المستقلين يتعين مراعاة ان يكون العضو قادر على تخصيص الوقت والاهتمام الكافى للشركة وألا يكون هناك تعارض مع مصالح أخرى له ".

٢- لم يوخذ في الإعتبار عند تعديل المادة رقم (٢١) من النظام الأساسي للشركة ما ورد بالبند رقم (٨/١) من دليل الحوكمة المذكور الخاص بعضو مجلس الإدارة المستقل ، حيث تضمن ما يلي :

أ - " الا يكون من كبار العاملين بالشركة والا يكون (ايضا) من مستشاريها او مراقبى حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه فى المجلس ".

ب - "الا تربط العضو المستقل علاقة قرابة أو صلة نسب باى من مساهميها حتى الدرجة الثانية ".

ج - " ألا يكون مساهم بالشركة ".

ونشير فى هذا الشأن إلى إمتلاك كلا من العضوين المستقلين السيد /احمد محمد جمال ابو على ، والسيد /عمرو يوسف حسن الجنايني لعدد من الاسهم بالشركة .

مـا جـابـر ابراهيم شحاته





د. " لا تتجاوز مدة عضوية العضو المستقل بالمجلس ٦ سنوات متتالية كحد أقصى وإلا اصبح عضو غير مستقل ".
نوصي بالالتزام باحكام الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر في عام ٢٠١٦.

- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلى (ممثل الحكومة) إلى أنه لا مانع من الموافقة على التعديل المقترح على أن يتم مراعاة إدراج بند بالمادة المقترح تعديلها ينص على وجوب إمتناع العضو المستقل عن التصويت على أى قرارات لمجلس الإدارة تكون متعلقة بأى من الشركات التى يعمل أو يساهم بها.
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أنه سيتم مراعاة صياغة المادة وفق ملاحظات السيد المستشار / شريف الشاذلى (ممثل الحكومة) ، كما أشار سيادته إلى أنه سيتم أيضاً أخذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات على نص المادة رقم ٢١ من النظام الأساسى للشركة فى الإعتبار.
- وقد وافق السادة المساهمين بالإجماع على التعديل المقترح

(القرار)

قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على تعديل نص المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة وتفويض مجلس الإدارة فى إدخال أية تعديلات تراها الهيئة العامة للإستثمار أو الهيئة العامة للرقابة المالية على قرارات الجمعية ومشروع تعديل المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى طبقاً لما يلى :-

نص المادة رقم ٢١ قبل التعديل	نص المادة رقم ٢١ بعد التعديل
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء على الأقل ومن احد عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العامة، واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر يتم تعيين مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً على الوجه التالى:	يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء على الأقل ومن أحد عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العامة، وإستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر يتم تعيين مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً على الوجه التالى:
أ- ثلاثة أعضاء ممن تتوافر فيهم شروط الإستقلالية وفقاً لما سيرد تفصيله فى هذه المادة.	أ- ثلاثة أعضاء ممن تتوافر فيهم شروط الإستقلالية وفقاً لما سيرد تفصيله فى هذه المادة.
ب- عضو ممثل العاملين بالشركة ترشحه النقابة العامة للعاملين بالإتصالات ، ويشترط أن يكون من ضمن العاملين بالشركة.	ب- عضو ممثل العاملين بالشركة ترشحه النقابة العامة للعاملين بالإتصالات ، ويشترط أن يكون من ضمن العاملين بالشركة.
ت- سبعة أعضاء يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على أقتراح وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	ت- سبعة أعضاء يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على أقتراح وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
ويتم ترشيح الثلاثة أعضاء المستقلين من قبل المساهمين غير الدولة المالكين لنسبه ١% أو أكثر من أسهم الشركة ويشترط فى الأعضاء المستقلين ما يلى :	ويتم ترشيح الثلاثة أعضاء المستقلين من قبل المساهمين غير الدولة المالكين لنسبه ١% أو أكثر من أسهم الشركة ويشترط فى الأعضاء المستقلين ما يلى:
ا. الا يكون عاملاً بالشركة أو بإحدى الشركات التابعة أو الشقيقه التى تساهم الشركة المصرية للإتصالات فى رأس مالها خلال الخمس سنوات	ا- الا يكون عاملاً بالشركة أو بإحدى الشركات التابعة أو الشقيقة التى تساهم الشركة المصرية للإتصالات فى رأس مالها خلال الخمس سنوات

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

السابقة للترشيح.

٢. الا يكون خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه ممن له معاملات جوهرية سواء بصفه شخصيه أو كشريك أو مساهم أو مدير أو موظف رئيسى أو عضو مجلس إدارة لدى أيه جهه لديها أيه معاملات جوهريه مع الشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقه التى تساهم الشركة فى رأس مالها.

٣. الا يكون مستحقا من الشركة أتعابا أو مبالغ إضافيه إستثناء بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، أو له حق الإشتراك فى أنظمة الحوافز بالإسهم أن وجدت ، أو برامج المكافآت التحفيزية أو له حق الإشتراك فى برامج المعاش بالشركة .

٤. الا يكون له أيه علاقة قرابة حتى الدرجه الرابعة بأى من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الرئيس التنفيذى ونوابه

٥. الا يكون عضو مجلس إدارة مشترك فى إحدى الشركات العامله مع الشركة أو أن يكون له إرتباط وثيق بأحد أعضاء مجلس الإدارة من خلال مشاركته فى إحدى الشركات أو الجهات الأخرى

٦. الا يمثل مساهمة جوهرية فى الشركة.

٧. الا يكون قد سبق وأن كان عضواً بمجلس إدارة الشركة مدة تزيد عن تسع سنوات متصلة

وفى حالة عدم قيام المساهمين من غير الدولة بترشيح ثلاثة أعضاء مستقلين أو ترشيح أقل من ثلاثة أعضاء أو فى حالة عدم توافر الإشتراطات الموضحة أعلاه فى الأعضاء المستقلين المرشحين من قبل المساهمين من غير الدولة فإنه يجوز لمجلس الإدارة ترشيح أعضاء مستقلين لإستكمال عدد الأعضاء المستقلين المرشحين على أن يتوافر فيهم أيضا الإشتراطات الخاصة بالأعضاء المستقلين الموضحه أعلاه

ويجوز للشخص الإعتبارى أن يمثل بأكثر من عضو فى مجلس الإدارة ويتعدد ممثلى الشخص الإعتبارى فى مجلس الإدارة بتعدد حضور ممثليه فى المجلس وفى هذه الحالة تتعدد الأصوات بتعدد الممثلين

السابقة للترشيح.

٢- الا يكون خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه ممن له معاملات جوهرية سواء بصفه شخصيه أو كشريك أو مساهم لدى أيه جهه لديها أيه معاملات جوهرية مع الشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقه التى تساهم الشركة فى رأس مالها.

٣- الا يكون مستحقا من الشركة أتعابا أو مبالغ إضافيه إستثناء بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، أو له حق الإشتراك فى أنظمة الحوافز بالإسهم أن وجدت ، أو برامج المكافآت التحفيزية أو له حق الإشتراك فى برامج المعاش بالشركة .

٤- الا يكون له أيه علاقة قرابة حتى الدرجه الرابعة بأى من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الرئيس التنفيذى ونوابه

٥- الا يمثل مساهمة جوهرية فى الشركة.

٦- الا يكون قد سبق وأن كان عضواً بمجلس إدارة الشركة مدة تزيد عن تسع سنوات متصلة

وفى حالة عدم قيام المساهمين من غير الدولة بترشيح ثلاثة أعضاء مستقلين أو ترشيح أقل من ثلاثة أعضاء أو فى حالة عدم توافر الإشتراطات الموضحه أعلاه فى الأعضاء المستقلين المرشحين من قبل المساهمين من غير الدولة فإنه يجوز لمجلس الإدارة ترشيح أعضاء مستقلين لإستكمال عدد الأعضاء المستقلين المرشحين على أن يتوافر فيهم أيضا الإشتراطات الخاصة بالأعضاء المستقلين الموضحه أعلاه

ويجوز للشخص الإعتبارى أن يمثل بأكثر من عضو فى مجلس الإدارة ويتعدد ممثلى الشخص الإعتبارى فى مجلس الإدارة بتعدد حضور ممثليه فى المجلس وفى هذه الحالة تتعدد الأصوات بتعدد الممثلين

وفي جميع الأحوال على عضو مجلس الإدارة الذي يتبين وجود تعارض في المصالح بينه وبين الشركة التنحي عن التصويت في الأمر المعروض على مجلس الإدارة

وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعة الثامنة والنصف صباحا من نفس اليوم

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

المصرية للاتصالات we





جامعي الأصوات:

١. الأستاذ / حسين محمد حسين — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

أمين سر الجمعيه:

الأستاذ / أحمد عبد الله احمد — مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

مراقب الحسابات مؤسسة KPMG حازم حسن:

– السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ أحمد إبراهيم — شريك بمؤسسة (KPMG) حازم حسن

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
٢٦

الجهاز المركزى للمحاسبات:

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى — القائم بأعمال مديرة الإدارة و وكيل الوزارة

٢. السيدة المحاسبة / وفاء محمد يوسف — وكيل أول الوزارة نائب أول مدير الإدارة

٣. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن — وكيل أول الوزارة نائب أول مدير الإدارة

٤. السيدة المحاسبة / ماجدة صبحى محمد — وكيل أول الوزارة نائب أول مدير الإدارة

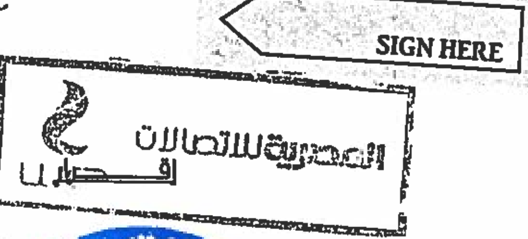
٥. السيدة المحاسبة / نللى نعمان فهمى — وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعيـة العامـة غير العادية

ماجد ابراهيم عثمان

دكتور / ماجد إبراهيم عثمان

SIGN HERE

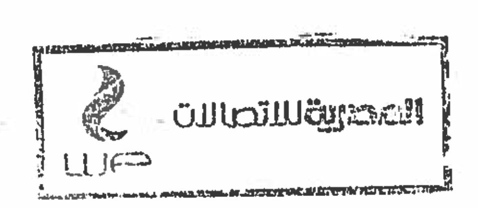


أقر أنا/ ماجد إبراهيم عثمان – رئيس مجلس الإدارة – بصفتي رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للإتصالات بأنني مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد، وذلك في مواجهة الغير والمساهمين أو الشركاء بالشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعيـة العامـة غير العادية

ماجد ابراهيم عثمان

دكتور / ماجد إبراهيم عثمان







الهيئة العامة للإستثمار
والمناطق الحرة
قطاع الشئون القانونية
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

صورة طبق الأصل

أقرانا / أحمد السيد محمد .... بطاقة رقم: ٢٨٠١٠١٢١٠٢٩٧٨

بصفتى / مفوض .... بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر

اجتماع (الجمعية العامة العادية) لشركة: المصرية للاتصالات

المنعقد بتاريخ ٢٩/ ٣/ ٢٠١٨ وذلك تحت مسئوليتى ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للأستثمار والمناطق الحرة

وبأننى مفوض فى تسليم وإستلام المحضر.

وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (٩٠٠) بموجب إيصال رقم (٨٠٤١٣٧) مجموعة

رقم (٤٠١١٢) بتاريخ ١٤/ ٥/ ٢٠١٨ والمقدم للهيئة بتاريخ ١٤/ ٥/ ٢٠١٨

توقيع مقدم الطلب
أحمد السيد محمد

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء فى الشركة ، فقد تم التصديق على هذا المحضر فى حدود السلطة المقررة للهيئة بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وفى ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر أو مضمون ما ورد فيه من قرارات ، ودون أدنى مسئولية على الهيئة فى مواجهة المساهمين أو الشركاء فى الشركة أو الغير عن مضمون ما ورد فى المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات". الى السجل التجاري وكذلك التأشير إلا بموجب حكم تعديل من شق ".

ملاحظات الهيئة: تلتزم الشركة مراعاة المادة (٩٥) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بشأن إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية فيما يتعلق بالعضو المستقل "مجلس الإدارة" ٢/٢/٢ تشكيل مجلس الإدارة الفقرة الثانية لتجنب تعارض المصالح وكذا مراعاة الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قرار مجلس ادارة هيئة الرقابة المالية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ بتعديل القرار رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والخاصة بتمثيل المستقلين.

المدير العام
٢١

د/ مدير الإدارة
د/ مها ...
٢١/ ٥/ ٢٠١٨

المحامى
إيناس ...
٢١/ ٥